قـراءةٌ لسانيــّةٌ تداوليّةٌ في ظاهـرتَي الإعـرابِ والبـنـاءِ

م.م أنفال جاسم محمد

كلية التـربيــة . جامعة ذي قار

الملخّـص :

فكرةُ البحثِ :تنطلقُ من أساس عمقِ اللغةِ العربيةِ ، ومرونتِها ، وإمكانية استيعابها تعددَ القراءات مهما كانت منابعُها وقد طُبّقت هذه الفكرة العامة بالاستضاءة بمنهج لسانيٍّ عام ، وآخر تطور عنه (التداولي) ؛ وصولاً إلى محاولة جديدة في قراءة ظاهرتين أساسيتين في النحو العربي فقد اعتنى البحث بتكوين أصول معرفية جديدة لهاتين الظاهرتين أو تحديث أسس القدماء ، وقد تبع ذلك إرجاعُ التداولية إلى البحث اللغوي بعدما شاعت في الدراسات النقدية الأدبية .

مشكلة البحث : تتعلق بطبيعة النحو العربي الذي ينحو في معظمه نحو التعليمية بناءً على أسس منطقية تعتمد العليّة أو الشكلية اللتين يظهر آثارهما بارزاً في ظاهرتي الإعراب والبناء.

منهج البحث وهدفه : أبدى منهجُ البحث أنّ العربية مثالٌ لتقبّل الدمج بين المنهجين اللساني والتداولي وقد استهدف البحث الكشف عن آليات كثيرة من شأنها أن تسهم في سبر أغوار ماهية الإعراب والبناء بدءاً من معطيات علميّ الأصوات ،والدلالة مروراً بالعادات اللهجيّة المرتبطةِ بالبيئة اللغوية وانتهاء بأهداف اللغة التواصليّة و الإفهاميّة تلك التي تراعي المتكلمين ولا تقف عند حدود التركيب والمعنى . وبهذا تحقق اللغةُ النفعيّةَ أو البراجماتيةَ عند المتكلمين بوصفها أداة التواصل الأكثر تداولاً في علم العلامات كذلك اختبر البحث صلاحية المنهج التداولي لدراسة ظاهرتين قد يتصور أنهما مرتبطتان بالمفردة ؛ الأمر الذي أدّى إلى اهتمام التداولية بالبحث بأفعال الكلام واللغة المستعملة لا سيما الدارجة، في حين اشتملت هاتان الظاهرتان على عمق لغوي وفير يحتاج إلى الاستظهار تداولياً ولسانياً لكشف قيمٍ جديدة فيهما تضعها اللسانية والتداولية بين يدي البحث .

خطة البحث : قُسم البحث على محورين قفتهما خاتمة وقائمة بالمصادر وبحسب الآتي :

أولاً : المحور التنظيري : وتشكل من أربع مفردات هي: مقدمة في تشاكل المنهجين اللساني والتداولي ، وجذور لسانية وتداولية للإعراب والبناء عند القدماء ، و قراءة الإعراب والبناء بين المعياريين و التيسيريين ، وآليات قراءة الظاهرتين لسانياً وتداولياً .

ثانياً : المحور التطبيقي : وشكلته ثلاث مفردات رئيسة هي :إعراب الأسماء وبناؤها ، و بناء الأفعال وإعرابها ، وبناء الحروف .

ثالثاً : نتائج البحث: وقد انتهت إلى أهمية استكشاف مرجعيات تحليليّة إضافية أو مُحدَّثة في دراسة الظاهرتين بمنهج يقترب من طبيعة اللغة ويبتعد عن غير اللازم لها والكشف عن أنماط جديدة من ناحية أنواع الإعراب والبناء وآليّات قراءته من غير قطيعة مع التراث . وقد كان من شأن هذه المرجعيات أن تهدّم أسساً استقرّت في النحو وتقترح أخرى بديلة أو تضيف إلى الأسس القديمة أخرى جديدة .

أما مصادر البحث فقد ضم جملة من المصادر النحوية واللغوية والمراجع والبحوث النحوية واللسانية.

مفاتيح الكلمات :(اللسانيات ،و التداولية ، و الإعراب ، والبناء).

أولاً : المحـــــور التـــنـــــظيـــريّ

١ـ تشـاكلُ المنهجيـن اللسـانيّ والتـداوليّ

أولاً ـ ديمومة التطور اللساني :

تتكون لدى المتابع لحركة المعرفة اللسانية بخاصة في القرن العشرين فضلا عن الوقت الراهن قناعة مفادُها أن لا توقفَ او فتور في ساحة البحث اللساني ، إنه يسير بسرعة وباتجاهات عديدة ، وبأسس معرفية متنوعة يوحي تباينها وتصنيفها بتقاطع وافتراق سرعان ما يلتقي في حيز التطبيق إلى تلاقح وتعاون يصبّان في خدمة اللسانيات وتطويرها بجعلها أكثر استيعاباً لموضوعات أخذت تصطف على لوائح اهتماماتها أو أخرى مازال العمل جارياً في إلحاقها بحقلها اللساني الاحتوائي . لم تعد اللسانيات مجرد دراسة علمية للغة[١] يبغى اتسامها بالاتساق والشمول والاقتصاديّة والوضوح والثبات والموضوعيّة [٢] . انها" أقرب إلى أنْ تكوّن مناخاً فكريّاً علميّاً ، تنسمه جماعة من اللغويّين المتعددين " [٣]،وأكثر من ذلك ، يقول اندريه مارتينيه : " إن الملاحظ ـ اليوم ـ أنَّ تطوّر الدراسات اللغويّة نفسها قد أخذ يتجه نحو تفتيت (البنيوية) على صورة تأويلات متباينة ، لدرجة أننا أصبحنا نشهد ... مدارس متباينة ، قد صدرت عن الهامات متعددة وأصبحت تمثّل اتجاهات مختلفة ؛ وكثيراً ما يسهم الاستخدام المشترك لبعض الألفاظ الواحدة من أمثال كلمة " وحدة صوتية " (فونيم) أو كلمة بنية في إخفاء الفروق العميقة . التي تفصل بين تلك المدارس " [٤] .

ترفض الطبيعةُ اللسانيةُ شروطاً تجرّد اللغة من حريتها وتحجّمُها كأنها ظاهرة من العلوم الطبيعيّة خاضعة لمناهج صارمة ، وقوانين ثابتة ؛ فشرط الموضوعيّة ـ مثلا ـ الذي استعمل استعمالاً حرفيّاً جاء نتيجة تأثر البحث اللغويّ بالمنهج العلميّ ـ يمكن أنْ يعطي نتائج جيّدة في دراسة الأصوات لكنة يصطدم بعقبةٍ رئيسةٍ عند تطبيقه على المعاني .

وإذا كان ثمة شرط ينبغي أن يفرض في مجال اللسانيات فهو شرطُ وجوب إدراك المنهج اللساني طبيعةَ اللغةِ الفذة إنه شرط ينطلق من روح اللغة وتصوراتها (النسبيّة) أي لا ينظر إلى نتائجه على أنها تامة .. بل أكثر ما يقال عنه انه يعكس مرحلة من مراحل معرفة اللسانيين للغة ، والدليل على أنّ نسبية المدركات اللسانية ، لا تنحصر بمعياريّة من فضّل لغة على أخرى أو تزمّت بنموذج لغوي مثلما معظم الدراسات التي دخلت البحث اللساني بأيديولوجيات شتى سواء أ قديمة كانت أم حديثة ، يثبته ما بين يدي الباحث اللساني من تيارات حديثة بعضها يوسع مجال البحث اللساني وآخر يضيّق كلٌّ بحسب ما يمتلك من معرفة عصره[٥] فأبو اللسانيات دي سوسير عندما حدّد " موضوع دراسة علم اللغة هو اللغة لذاتها

وفي ذاتها وليس غير اللغة في مكانٍ محددٍ وزمانٍ محدد " [٦] كان متأثرا بما ساد في عصره من مناهج اعتمدت الملاحظة والاستقراء والتجريب[٧] حيث التيار التجريبيّ الذي يشير إلى أن كلَّ معرفةٍ تأتي من خبرةٍ بخاصة الإدراك الحسيّ ، ورفض كل ما ليس له وجود فيزيائي مما جعل بلومفيلد يقصر حدود البحث في مجال الصوت ، والمثير والاستجابة فالحدث الكلامي لديه سلوكٌ يخضع للملاحظة ، و التنبوء ، وقد دفع التيار العقلاني هاريس وجومسكي [٨] إلى الاعتقاد أنّ الظاهرة اللغويّة لا يمكن فهمها بالاقتصار على الخارج ، بل لابّد من النفاذ إلى البنى العميقة [٩].

وقد تأثر سابير ، وفيرث بعلم الانثروبولوجي عندما اهتمّا بدراسة الكلام لتحصيل معرفة شاملة بالبنية الثقافية للغة التي ندرسها ؛ ذلك لأن نمط التواصل في أيِّ مجتمعٍ محكومٌ عادة بالجو الثقافي وعلى هذا فلابدَّ من أن تكون اللغة مسبوقة بدراسة أخرى لأوجه النشاط العامة للمجتمع الذي يستعملها ؛ لأنَّها من وجهة نظره ، ليست في الواقع إلا جزءاً من هذا النشاط ، وطريقاً من طرق السلوك [١٠]. جميع النظريات السابقة تمت بصلةٍ أكيدةٍ إلى محاضرات دي سوسير التي غدت أهم مصدر للسانيات في العالم على اختلاف اللغات وتعدد الاتجاهات فقد تمحورت معرفتها حول ما عرض سوسير نقداً وإضافة [١١] لكن اللافت للنظر أن التوجه اللساني أخذ لا يكتفي بحدود سوسير وثنائياته المشهورة فثنائية اللغة والكلام التي قصر سوسير فيها الدراسة على اللغة كونها تشكل نظاما داخل جماعة محددة [١٢]انفتحت لتدرس الكلام على على الرغم من فرديّته التي تنتمي إلى اللسان مثلما فعل فيرث وسابير . وقد وجد بعض اللسانيين ضرورة دمج ثنائية التزامن والتعاقب اللتين فصلهما سوسير يقول روبير مارتان " لنفرض أنّنا نقتصر على وصف اللسان المعاصر وحده : فتبقى إذن جوانب كاملة منه لا تفسر من دون الاستعانة بالبعد التاريخيّ ... فالرؤية التاريخيّة تفرض نفسها في مقاربة اللسان المعاصر " [١٣] إن موضوع اللسانيات آخذا بالاتساع وصولاً إلى إدراك طبيعة اللغة ويبدو أن هذا الهدف لن يتحقق كلياً ؛ فهي مرتبطة بالإنسان ذلك الكائن المجهول الذي ما زال يكتشف نفسه ، وما يتعلق بها ؛ ولأن اللغة أداته الأكثر تداولا بل أداته التي تميزه عمن سواه فهو إنسان ناطق وعاقل وهذه الملامح التمييزية لا تقوم إلا بوساطة اللغة اذاً البحث فيها لا يقف حتى يتوقف الإنسان عن الكلام والتفكير أو يتوقف عن استعمالها أداة للتواصل بأبعاده كافة[١٤].

ثانياً ـ التداولية والانفتاح اللساني : تتعدد تعريفات التداولية وبتعددها تتكثر اهتماماتها حتى تبدو مطلة على اختصاصات كثيرة فهناك التداولية الاجتماعية ،والتداولية اللغوية التداولية التطبيقية التداولية العامة[١٥] إنها مثلما تقول فرانسواز ارمينكو " بحث في قمة ازدهاره ، لم يتحدد بعد في الحقيقة ، ولم يتم بعد الاتفاق بين الباحثين فيما يخص تحديد افتراضاتها أو

اصطلاحاتها ونكاد نرى جيدا ، على العكس من ذلك ، الى أي حد تكون التداولية مفترق طرق غنية ، لتداخل اختصاصات اللسانيين والمناطقة ، والسيميائيين ، والفلاسفة ، والسيكولوجيين والسوسولوجيين فنظام التقاطعات هو نظام للالتقاءات والافتراقات " [١٦] ان استقاء التداولية مفهوماتِها من علوم متنوعة جعل(بلانشيه) يفضل صيغة الجمع (التداوليات) على صيغة المفرد[١٧] وقد توزعت مهامها واتسعت بحسب الأسس المعرفية لأصحابها فهي تمثل" العلاقة بين العلامات والمؤولين "[١٨] وفي ضوء هذا المفهوم اخذ اوستن وتلميذه سيرل تطوير المجالات التداولية وقد بدت تأثيرات مؤسسيها الفلاسفة عليها واضحة[١٩] وهي أيضاً :"مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية"[٢٠] أو"دراسة اللغة كما يستعملها الناطقون بها ضمن مقاصدهم وتحديداتهم"[٢١].

إنهم يدرسونها على أنها ظاهرة مدمجة مع مجموعة ظواهر معرفية أخرى لا يمكن عزلها في زاوية اللسانيات التقليدية وفي هذا يقول الدكتور مسعود صحراوي "التداولية ليست علما لغويا محضا ، بالمعنى التقليدي ، علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة ، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ويدمج ، من ثم ، مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة (التواصل اللغوي وتفسيره) "[٢٢] ، وهناك من ركز في مفهوم التداولية اللغوية التي هي الأخرى تتعدد مجالات اهتمامها بحسب أنماط الموضوع المرصود فهي تعني دراسة مبادئ من شأنها الكشف عن غرابة بعض الجمل ، أو عدم مقبوليتها ، أو لحنها ، أو عدم دورها في لغة المتكلم أو هي دراسة اللغة في إطارها الوظيفي بوساطة فهم البنيات اللغوية وشرحها اعتمادا على علل واستدلالات غير لغوية[٢٣] والقاسم المشترك بين تعدد المفاهيم التداولية هو ان المعاني متعددة استعماليا بتعدد مقاصد المتكلمين وافهام السامعين وتغاير السياقات[٢٤].

وفي هذه النقطة بالذات تبرز اللسانيات البنيويّة قاصرة عن دراسة التحولات غير المتناهية في الاستعمال ؛ لأنها قصرت الدراسة على اللغة لا الكلام واهتمت بالدال والمدلول معزولا عن تعاون المرسل والمتلقي وغايات المقام في العملية التواصلية[٢٥] فالبحث اللساني يختص بدراسة البنية صوتيا ،وصرفيا ،ونحويا ،ودلاليا وحتى عندما درس السياق فإنه لم يطرحه بالسعة التي طرحها التداوليون[٢٦] فقد أعطوا "زخماً للسياق بمعاملة سياق مستعمل اللغة وليس سياقاً بحد ذاته. والسياق ليس مجرد عرض للمنظور الجملي كما هو الحال عند مالينوفسكي ،وفرث ،وهاليداي، انه الموقف الاجتماعي الذي يتم الكلام فيه"[٢٧] تنطلق التداولية من ثلاثية موريس التي أتمّت ما أغفلته ثنائية الدال والمدلول وبحسب الفروع الآتية[٢٨].

ـ النحو او التركيب وهو دراسة العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها البعض أي دراسة علاقة الدال بالدال

ـ الدلالة وتأخذ على عاتقها دراسة العلاقة بين العلامات والأشياء أي دراسة علاقة الدال بالمدلول وما تؤول إليه

ـ التداولية وتعني دراسة علاقة العلامات بمستعمليها وبمؤوليها

وعلى هذا تتأسس التداولية على أبنية الدوال ومدلولاتها فـ " اللغة لا يمكن أن تنعزل عن استخدامها وتنحصر في علمي النحو والمعاني ، بل أن الاتصال يلعب دوراً فاعلاً إذا أردنا أن نفهم حقيقة اللغة" [٢٩] وإذا كان وجود التداولية ردة فعل على اللسانيات البنيوية فهي ردة فعل تكاملية تسد الفراغ الذي خلفته البنيوية على صعيد المستعملين والمؤولين إن " النحو ـ بوصفه دراسة النظام الشكلي للغة ـوالتداولية ـ بوصفها مبادئ استعمال اللغة ـ حقلان متكاملان في اللسانيات ، فلا يمكن أن نفهم طبيعة اللغة بدون دراسة كلا الحقلين، ودراسة التفاعل بينهما "[٣٠] واذا كان التركيب يحمل دالا وظيفيا فان العلامة بوصفها إشارة على شيء تمنح التركيب قيمته التي ما كانت لولاها . ان العلامة بمفهوميها التركيبي والاشاري تكون غير فاعلة وتلمح فيها سمة التجريد اذا ما بقيت معزولة عن الوجود الاستعمالي فالاشارة في كلمتي (أنا ، هنا)لا تتحقق الا من خلال سياق ، وذلك بمعرفة الملابسات السياقية وقت الاستعمال أي معرفة عناصر التواصل كافة المقاليّة والمقاميّة فضلا عن الوسائل التي يتم بوساطتها [٣١]فمعتقدات المتكلم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي ومن يشارك في الحدث الخطابي، والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين والوقائع الخارجية ومن بينها الظروف المكانية والزمنية، والعلاقات الاجتماعية بين الأطراف هي أهم ما تركز فيه التداولية.[٣٢] أي أن البحث التداولي عمل في مساحة لم تصلها اللسانيات البنيوية التي تعاملت مع التخاطب في عزلة عن سياقات فعلية تُستخدم فيها اللغة، وصبغت عملية التخاطب بطابع مثالي تتجاهل فيه قضايا اللبس، والخروج عن المواصفات اللغوية، وقصر وظائف اللغة على عملية الإبلاغ وإهمال الأصول التخاطبية المفسرة لمقاصد المتكلمين [٣٣]..أما المجالات التي عنت بها التداولية فيمكن إرجاعها إلى أربعة مسارات، يتضمن كلاً منها عدداً من الدراسات، وهذه المسارات هي : الإشاريّات، والافتراض المسبق، والاستلزام الحواري، والأفعال الكلامية.[٣٤] ويوجز الدكتور أحمد المتوكل مجموع جهود النظريّات اللغويّة في القرن العشرين في اتجاهين مستندا في تقسيمه إلى مدى أخذها بالوظيفة التواصلية الاتجاه الأول: نظريات لسانيّة صورية، تُعنى بدراسة اللغة الطبيعية، وتعدّها أنساقا مجردة يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية وتناولتْها تناولا شكلياً على مستويي التركيب والدلالة أما الاتجاه

الثاني : فيتمثل بالنظريات اللسانية الوظيفية إذ تتجاوز ذلك إلى الاهتمام بظروف الاستعمال، وتقوم على مبدأ أن اللغات الطبيعية بنيات تحدِّد خصائصَها (جزئياً على الأقل) ظروفُ استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية(وظيفة التواصل)؛ فظروف الاستعمال وفقها مسؤولة على تحديد طبيعة البنية وتشكيلها؛ حيث لا تصلح هذه البنية إلا لهذا الاستعمال.[٣٥] وعودا على بدء يتأكد أن " اللسانيات الحديثة ليست إلا حقبة تطور فكر لغوي واحد حين بدأ الإنسان يفكر في اللغة ويمتد امتداد التفكير في اللغة "[٣٦]

يبدو من توجهات الدرس اللساني أن المنهج الوصفي بحدوده التي رسمها سوسير ضاق ذرعا عن إدراك ماهية اللغة ولم يسد الحاجة المتنامية لاستكشاف اللغة لا بوصفها شكلا انما اللغة بوصفها نشاطاً لكن ليس من الصواب أن تهدم اللسانيات البنيوية أو الصورية ـ بحسب المتوكل ـ لأنها لم تنقطع عن إمداد النظريات التي جاءت بعدها بمفهومات ضرورية في تحليل اللغة تواصلياً وبنائياً ، ولعل دمج الاتجاهين البنيوي والتداولي الوظيفي سيسهم كثيراً في محاولة فهم الظاهرة اللغوية ؛ اذ تثري البحث اللساني بأدوات متنوعة من شأنها أن لا تدع زاوية من زوايا البحث اللساني عصيّة على التحليل .. فما توقفت عنده اللسانيات البنيوية ستستكمله اللسانيات التداولية ويمكن القول أن الدراسات العربية القديمة ستحظى بفضل التداولية بمزيد من الإضاءات بوصفها مواطن غنية باللغويات المدمجة مع موضوعات أخرى كالأصول والتفسير والفلسفة وعلم الكلام وعلم الاجتماع .

٢ـ جذور لسانيّة وتداوليّة للإعراب والبناء عند القدماء:

أولاً ـ الطبيعة التواصليّة وفاعليّة الاستعمال في منهج القدماء .

ليس من الغرابة أن يُبحث عن إبداع معاصر في تراث الثقافة العربية الإسلامية ؛ فامتداد ها عبر أكثر من أربعة عشر قرنا جعلها خزينة معرفية شاملة تبهر الباحث المعاصر بمستوى الإدراك المعرفي عامة واللغوي بخاصة ، إنها تستبطن ثقافة إدماجية ووعيا يستحق الاحتفاء به . وكفى بقول ابن جني اللغة " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[٣٧] دليلا على عمق تجربتهم اللسانية إنه يختزل ماهية التواصل بثلاثية الدال والدلالة والتداول فاللغة كل لغة تبدأ بأصوات وتنتهي بغايات يكون الصوت فيها جسرا لعبور المعاني نحو الأهداف . هذا الإدراك يمثل جانبا من ثقافة العصر وقد كشف ابن جني عن تطبيقاته عندما عالج كثير من مسائل اللغة موزعها بين التحليل البنيوي وبين البيان التداولي ، تصور ابن جني عن اللغة يضع الحجر الأساس في طبيعة التعاطي معها .. هذا من جانب و جانب أخر يظهر في منهج القدماء في أخذ اللغة من أفواه مستعمليها[٣٨] ففي بداية وصفهم الظواهر النحوية وضعوا

القاعدة في ضوء الاستعمال وقد جاء في الاقتراح ما يدل على تمسكهم به في قبال القياس فـ"إذا أتاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه"(٣٩) المبدأ الاستعمالي في وصفهم اللغة منح الدرس اللغوي القديم بعداً تداولياً فهي تعتمد على وصف الكلام لا اللغة بحسب سوسير .

إنهم أدركوا أن اللغة لا تلخص بقاعدة ولا يمكن أن تفهم بقوانين ثابتة ؛ لأنها تمثل حال طرفي الخطاب اللذين تختلف فيهما المقامات لتلقي بظلالها على اللغة فاللغة منفعلة بحاجة المتواصلين ؛ لذا لا ينبغي إغفال دورهما عندما توصف اللغة فالنتائج ـ حتماً ـ تكون منقوصة وفي ضوء هذا يقول سيبويه " وإنما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافا ، ولأن المخاطب يعلم ما يعني "(٤٠) يشاطر تفسيره هذا بعدان : الأول بنيوي يقوم على أساس بنية اللغة وتقليل الجهد النطقي بوساطة الاختصار والثاني تداولي يتخذ من فهم المتلقي ترخيصا للقاعدة النحوي لأنها بدورها الأصلي متوجه نحو إبلاغ المخاطب بمرامي المرسل وإذا كان المتلقي مدركا المرسلة ضعفت الحاجة إلى متانة القاعدة وإلزامها ومثل قول سيبويه ما ذكره ابن السراج قائلاً :" المحذوفات في كلامهم كثيرة ، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون"(٤١)

ويبدو ابن جني مائلا باتجاه البيئة الاستعمالية ،والمستوى التداولي على وجه الخصوص راسماً العناصر المحيطة باللغة نفسية واجتماعية وبيئية وتأتي اللغة عنصرا من عناصر التواصل يقول ابن جني " ان هذه اللغة أكثرها جارٍ المجاز وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة ... فلما كانت كذلك وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أنحائها ، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها ، وفهموا أغراض المخاطِب لهم بها حسب عرفهم وعاداتهم في الاستعمال "(٤٢) .

ثانياً ـ التنظير اللساني التداولي للظاهرتين.

ومن تطبيقات توجههم نحو بيان قيمة المعاني استعمالياً مفاهيمُ مصطلحاتهم التي تواشجت مع وضعها المعجمي ولفظة إعراب التي المقام بصددها نموذج على الأخذ بعين الاعتبار مكونات التواصل فمعناه الإبانة والوضوح (٤٣) ولماذا الإبانة والوضوح ؟ عندما يتعرف على اللغة على أنها كل متكامل الأجزاء تصبح الإبانة والوضوح في إيصال المقاصد للمتلقيين الهدف الأول و الأخير من عملية التواصل وإلا تحولت اللغة هلوسة أو بعثرة كلامية تشبه مناغاة الطفل وقد حدّ ابن جني الإعراب على وفق الأساس المعجمي للفظة فالإعراب " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، إلا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه و شكر سعيداً أبوه علمت

برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لأستبهم أحدهما من صاحبه "[٤٤] انه يفترض حالة غير موجودة في واقع اللغة الفصحى ليتوصل إلى أهمية واقع العلامات الإعرابية في توضيح المقاصد . كيف تكون حال اللغة عندما لا تتوافر فيها إلا علامة واحدة ؟ بالتأكيد أن هذا سيغير من بنية اللغة وينحو بها باتجاه آخر يغيّر من طبيعتها التركيبية بما يضمن إفهام الآخر الذي كانت العلامات تقوم بدورها البياني في إيصال المرسلة إليه واضحة . هذا فهم متقدّم يعرضه ابن جني في تبيان ماهية الإعراب ودوره في العملي تواصليا وفي هذا الاتجاه يسير قول الزجاجي " جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني "[٤٥] ، أما البناء فـ" هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل "[٤٦] إنهم يربطونه بمفهوم الثبات الذي يؤسسه المعنى اللغوي ؛ إذ لا يظهر في تعريفهم حظ لحركة اللفظة المبنية تواصلياً لكن هذا التعريف فيه مزيد من أبعاد وصفية لا سيما التقريرية اذ ركز التعريف في جانب البنية وأهمل الدلالة فضلا عن التداول لكن رصد طبيعة معالجتهم المبنيات يكشف عن تحليل لساني وتداولي قيميّن يقول الدكتور مسعود صحراوي: " لم يفصل جل نحاتنا القدامى بين المبنى والمعنى في التحليل النحوي (الإعراب) بل كانوا يمارسون التحليل النحوي ولسان حالهم يقول ،كما عبر ابن هشام ((متى ما بني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد)) ، وجعلوا من قواعدهم المنهجية قاعدة تقول (الإعراب فرع المعنى) وكل هذا يعني أنهم درسوا اللغة دراسة وظيفية تداولية "[٤٧]

ثالثاً ـ التحليل اللساني والتداولي للظاهرتين عند القدماء :

يتقاسم تحليل ظاهرتي الإعراب والبناء عند القدماء مجالان : الأول اللساني وأقصد به الذي سبق التداولية وهو يعتمد المنهج الوصفي بشقيه التقريري الذي يكتفي بوصف الظاهرة ويصورها مثلما هي مكتفياً بإرجاعها إلى عامل عام كاستعمال العرب ، والشق الآخر المنهج الوصفي التفسيري الذي لا يكتفي ببيان السطح اللغوي إنما يغوص في أعماق بنية الظاهرة [٤٨] والمجال الثاني التداولي ويمثل الجانب الذي لم يستطع المنهج البنيوي الوصول إليه من ثم سكت عنه وهو مرحلة متأخرة من مراحل التحليل اللساني ؛لأنه يخرج من تحديد علاقة العلامة بأختها او مدلولها متجهاً صوب علاقة العلامة بالمؤولين وهذا يدخل في صلب عملية التواصل التي تصبح البنية اللغوية مفردة من مكونتها ويمكن إيضاح ذلك بالاتي :

أـ التحليل اللساني : وفيه قسمان

القسم الأول : الوصفيّة التقريرية : وأفضل من يصور رؤيتهم هذه . اعتمادهم استعمالَ العرب ،ومن ذلك رد ابن جني رأي من تصور أن العلتين تمنع الاسم من الصرف أما عند اجتماع ثلاثة عليه فيرفع الإعراب عنه ، " إنّا نجد في كلامه ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب غير مبني، وذلك كامرأة سميتها (بأذربيجان) فهذا الاسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهي التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب ، والألف والنون ... فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بألا ترفعه"[٤٩] انه قرأ منع الاسم من الصرف قراءة تعتمد على منهج وصفي تقريري وهو نمط من أنماط البحث اللساني المعاصر ولم يذهب باتجاه استدعاء علل من خارج الطبيعة اللغوية .

القسم الثاني : الوصفية التفسيريّة : في العرف اللغوي التقليدي تتناول التفسيرات المهمة للإعراب والبناء من زاوية رؤيتهم إياها تعليلات نحوية فحسب ؛ ومصطلح تعليل يوحي بتعمق في الفلسفة وابتعاد عن طبيعة اللغة لكن ما إن تُتُصفح كتبهم حتى يعثر على كثير من تعليلات لسانية ذات قيمة معرفية معتبرة إلى الوقت الحاضر وقد جاءت جلُّ تحليلاتهم في ضوء قوانين التطور اللغوي عامة و القوانين الصوتية بصفة خاصة وبحسب الآتي :

اولا :السهولة واليسر يتماشى هذا التعليل مع محاولة المتكلم تحقيق حدٍ أعلى من الأثر بحدٍّ أدنى من الجهد . وهذا السبب فيه اتجاه إلى تجنّب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها [٥٠] ومن ذلك بناء العدد بسب التركيب في حين إنه لولم يكن مركباً لبقي على حاله الإعرابي نحو قول سيبويه " وأمّا خمسة عشر وأخواتها ... فهما شيآن جعلا شيئاً واحداً ، وإنّما أصل خمسة عشر خمسة وعشرة ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد"[٥١]. ولولا إمكانية الاستغناء عن الواو اعتماداً على إدراك المتلقي لما استغني عنها لغرض السهولة ؛ لذا علل ابن السراج بناءهما بعلة الاختصار[٥٢] وقد علل سبب بناء الفعل الماضي على السكون عندما تتصل به تاء الفاعل بالجنوح نحو السهولة طالما لا يخل ذلك بالمعنى يقول ابن السراج " فأمّا التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها نحو (فعلْتُ وصنَعْتُ) وإنّما أسكن لها لام الفعل ؛ لأنَّ ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد. فلو لم يسكنوا لقالوا : ضربت فجمعوا بين أربع متحركات، وهم يستثقلون ذلك" [٥٣].

ثانياً : قانون التماثل الصوتي : وهو" التعديلات التكيفيّة للصوت حين مجاورته الأصوات الأخرى "[٥٤] وقد تنبه سيبويه لهذه الظاهرة بمعالجته بناء (مُنذُ)على الضم على الرغم من أنه أورد علة أولى هي كونها غاية والغايات تبنى على الضم لكنه راح يفسر سبب

البناء على الضم في هذه اللفظة يقول سيبويه : " وأما (مُنذُ) فضمت لأنها غاية ، ومع ذا ان من كلامهم ان يتبعوا الضمَّ الضمَّ ، كما قالوا : رُدُّ يا فتى " [٥٥] انه يفسّر الظاهرة في ضوء قانون التماثل الكلي المقبل المنفصل فقد أثرت الضمة في الحركة التي بعد الذال محولة إياها إلى صوت مماثل لها بغية الانسجام ويفصل ابن يعيش في هذا البناء قائلاً : " وانما حركت مُنذُ لكون النون قبلها ساكنة وضمت اتباعاً لضم الميم إذ النون خفية لأنها غنة في الخيشوم ساكنة فكانت حاجزا غير حصين ، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر وذلك قليل في كلامهم."[٥٦].

ثالثاً :قانون تخالف الصوتي : " حدوث اختلاف بين الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة"[٥٧] من ذلك تفسير ابن السراج بناء (كيف) قال : وهي مبنية على الفتح ؛ لأن الفاء سبقت بياء فاستثقلوا الكسر مع الياء وأصل التحريك لالتقاء الساكنين فمتى حركوا بغير ذلك فإنما هو للاستثقال أو لاتباع اللفظ اللفظَ [٥٨] فقد جنح المتكلم عن صوت الكسرة مخالفة بينها وبين صوت الياء . انه يمزج التعليل الفلسفي القائم على مبدأ الأصل والفرع بالتعليل اللغوي الذي يأخذ بعين الاعتبار أن اللغة أداة للتواصل يترخص بها متى ما لم يؤثر الترخص في عملية الخطاب لاسيما إذا كان ذلك الترخص فيه سهولة نطقية .

ب ـ التحليل التداولي : عالج النحويون ظاهرتي الإعراب والبناء وفق مبدأي الإفادة(امن اللبس) و الغرض(القصد) فهما الأشد حضوراً في مباحثهم [٥٩] وقد فرق الدكتور سعيد صحراوي بين مفهوميهما بقوله :" ان (الإفادة) ألصق بالمخاطب وما يجنيه من فائدة تواصلية من خطاب المتكلم ،وأما (الغرض) فمتعلق بالمتكلم أي القصد والغاية اللذين يرمي إلى تحقيقهما ؛ فالمتكلم والمخاطب هما الطرفان الأساسيان في عملية التواصل" [٦٠] وقد تنوعت تطبيقات هذين المبدأين على الإعراب والبناء على حد سواء في حين لوحظ في التحليل اللساني أن أكثر تعليلاتهم بيّنت الأسماء المبنية والأفعال المبنية ولم تركز كثيراً في الإعراب .

أولاً : مبدأ الإفادة (امن اللبس) : اشترط النحويون في الكلام حسن السكوت عليه بل أنهم جعلوه في باب تأليف الكلام [٦١] بوصفه المحور في العملية التواصلية التي تكون فاشلة إذا أخفق احد الطرفين في التواصل مع الآخر ويقصد بهذا المبدأ "حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغيّة إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده " [٦٢] ومن نماذج هذا التحليل تفسير سيبويه في رفع المثنى بالإلف في حين من المفترض أن تخلف الواو الضمة ؛لأن بينهما قرابة صوتية والذي حصل أن الألف أبدل بضمة المفرد ؛ والسبب يرجع إلى مبدأ الإفادة عند سيبويه حتى لا يلتبس جمع المذكر السالم بالمثنى ؛

مما يصعّب من إفادة المخاطب[٦٣] ،ويلتفت السيوطي إلى اللغة المنطوقة في حديثه عن أسباب منع الاسم من الصرف إذ يبدو اهتمامه بالمشافهة بيناً سببه " لئلاّ يتوهم أنه مضاف الى ياء المتكلم وأنها حذفت واجتزئ بالكسرة "[٦٤]. كثيرة هي تعليلات سيبويه التي اعتمدت امن اللبس مبدأً في تفسيره تغاير العلامات الإعرابية إعرابا وبناءً وكأنه يريد بذلك أن يقول ما فائدة اللغة اذا كانت ملتبسة .الالتباس يفقدها قدرتها على الإبلاغ من ثم تستحيل إلى شيء آخر لا يمثلها.. يستعين سيبويه بعلة امن اللبس لبيان السبب في بناء الفعل المضارع عندما تلتصق به نون التوكيد مباشرة قائلاً " وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيَّرتَ الحرف المرفوع مفتوحاً لئلّا يلتبس الواحد بالجميع "[٦٥]. وفي هذا المبدأ يظهر ابن السراج الرتبة النحوية بديلة عن العلامة الإعرابية عندما أبان أن الأسماء المقصورة ينبغي ترتيبها بحسب الرتبة لغياب العلامة التي تفيد في إبلاغ المخاطب المرسلة بالصورة التي يبغيها المتكلم وهذه الأسماء المقصورة عند يختل ترتيبها وتفتقد علاماتها ستتحول إلى نص يحتمل أكثر من وجه الأمر الذي يخلق لبساً عند المتلقي يقول ابن السراج "وإذا قلت : ضرب عيسى وموسى فإذا كان عيسى هو الفاعل لم يجز أن يقدم موسى عليه؛ لأنَّه ملبس لا يتبين فيه الأعراب "[٦٦]

أولاً : مبدأ القصد (الغرض) : يرتبط بالأهداف التي يريد تحققها المتكلم من التواصل وبالتأكيد سوف تختلف عنده أبنية اللغة بدء من الصوت وانتهاء بالنص تبعاً لطبيعة المتلقي فالحديث يختلف باختلاف الفئات وعوامل عديدة من شأنها أن تتفاعل معه وينفعل بها فبقدر قدرة المتلقي على إدراك المرسلة يتنوع بث المرسل ومن ذلك نصب الفاعل ورفع المفعول في قول العرب خرق الثوبُ المسمار[٦٧]. ومن ذلك ايضاً تعليلهم بناء الغايات على الضم بمبدأ قصدية المتكلم ودرايته بطبيعة الاستعمال اللغوي . يقول : " فأما الغايات فمصروفة عن وجهها ، و ذلك انها مما تقديره الإضافة ، لأن الإضافة تعرِّفها وتحقق أوقاتها ، فإذا حذفت منها وتركت نيّاتها فيها كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة ، فصُرفت عن وجوهها.. فلما أُزيلت عن مواضعها أُلزمت الضم وكان دليل على تحويلها وان موضعها معرفة " [٦٨] فالضمة تختزن دلالة عبر عنها (وتركت نيّاتها فيها) وهذا يعني أن الضمة تحمل شحنة قصديّة تلائم طبيعة المقام فضلاً عن مبدأ القصدية وتتحول الدلالة عند المتكلم تماما في ضوء القصدية فاسم الاستفهام المتفق على بنائه بين القدماء عندما تنفرط منه دلالته يعرب بغية إرساء الدلالة الجديدة وذلك لأمن اللبس لدى المخاطب يقول ابن جني بانيا رأيه على افتراض قد لا يتحقق في واقع اللغة لكنه يلفت الأبصار نحو هذا النموذج من الإدراك اللغوي في موضوع أطلق عليه (باب خلع الأدلة) ويعني به تجريد الألفاظ من معانيها الموضوعة لها وهذا من أهم المباحث

التي تعالجها التداولية اليوم تحت عنوان الاشاريات يقول ابن جني " ومن ذلك حكاية يونس قول العرب: ضرب منٌ مناً ، أي انسان انساناً ، أو رجل رجلاً ، افلا تراه كيف جُرّد من الاستفهام ؛ ولذلك أعربها "[٦٩] انه يفصح عن علاقة بين ثبات المعنى العام لا سيما في الادوات وبين تحولات المعنى مع الحركة الإعرابية فاسم الاستفهام أعرب لأنه تحول عن معناه الذي وضع له ليأخذ مقاصد جديدة لا عهد للمتلقين بها إلا بوساطة تغير في بنيته أدته العلامة .

٣ : قراءة الإعراب والبناء بين المعياريين والتيسريين .

كشف النحو قديماً عن ملامح لسانية لا زال البحث اللساني يستلهمها وينظر إليها بإعجاب لكن في الوقت نفسه كان المناخ السائد للدرس اللغوي آنذاك ميالا إلى الفلسفة غير اللغوية تلك الفلسفة التي حجّمت النظر إلى اللغة[٧٠] وحبست أداة الإنسان الطليقة في إطار ضيق بدأ لغوي ، وانتهى فلسفي والسبب أنهم قصروا اخذ اللغة على زمن ، ومكان ضيقين[٧١] وهنا بدأت المشكلة فماذا يصنعون بلغة جاءت بعد زمن الاستشهاد؟ و كيف يتعاملون مع لغة القبائل التي لم يصلها استقراؤهم ؟ الصنيع الذي أتوا به لحل العقدة هو التعليل ، والتأويل ، والتقدير لكي ترجع القاعدة إلى موقعها من القوة التي اريدت لها .

ولعل الجمع بين المعياريين والتيسريين فيه جانب من التناقض الظاهر ؛ فالمعياريون يميل تفكيرهم النحوي إلى تعقيد غير مقصود للظاهرة اللغوية سببه قيود لفوا بها ، والتيسيريون يميلون باتجاه تفكيك الصعوبة التي أوجدها أسلافهم بغية التيسير على المتعلمين لكنهم وقعوا في مشكلة اختزال المعرفة اللغوية لحساب السهولة ؛ فبعدمِ فصلهم بين اللغة التعليمية واللغة العلمية ـ اللغة مثلما يصورها الواقع ــ أظهروا إهمالهم اللغة كظاهرة حياتية شاملة، اللغة على أنها كل متكامل الأجزاء ؛ اذ ينبغي عند دراسة اللغة ــ أي اللغةــ الانطلاق من مبدأ جزئية المعرفة ومرحليتها في قبال كلية اللغة وكمالها ، فهي جبل جليدي طاف يرى منه ما ظهر على السطح وما خفي كان أعظم . وهنا اكرر أن هذا الحديث لا ينفي وجود إضاءات لسانية تستثير البحث اللساني للغوص في تبيان ماهيتها .

أولاً ـ تغاير طبيعة اللغة ومنهج المعياريين .

يمكن بيان طبيعة التغاير بين منهج رصد اللغة لسانياً ، وآليات رصد القدماء لها بأدوات لا تنتمي الى طبيعتها بوساطة المرور على عينة من نماذج المعيارية التي منها توجيه سيبويه لنصب جمع المؤنث السالم بالكسرة على أساس نوع من التقابل بين النصب المذكر السالم بالياء ونصب المؤنث السالم يقول " ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعــراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون ؛ لأنها في

التأنيث نظيـــرة الواو والياء في التذكيـــر فأجروها مجراها " [٧٢] التعليل يقوم على أساس المشابهة وهو أقرب إلى الفلسفة من روح اللغة التي هي ظاهرة اجتماعية ، وعلى أساس الثنائية الضدية يعلل الجر في الأسماء والجزم في الأفعال قائلاً " الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما انه ليس للفعل في الجر نصيب . وذلك قولك : هما يفعلان ولم يفعلا ، ولن يفعلا. " [٧٣] وكأن المسألة قائمة على صراع بين فئات اجتماعية ينبغي أن يخلق نوع من التوازن حتى تستقر إنه تعليل يدل على وعي فكري لكنه ليس بصالح التعرف على الطبيعة اللغوية. وفي ضوء المشابهة أيضاً يعلل ابن السراج بناء الفعل المضارع على السكون تشبيها لبناء الفعل الماضي عليه عندما تتصل به نون النسوة يقول ابن السراج " وأما لام (يفعلن) فأنمّا أسكنت تشبيها بلام (فعلن) وإن لم يجتمع فيها أربع حركات ، ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلّة ، أعلوا الفعل الآخر ، فإن لم تكن فيه تلك العلّة "[٧٤] الظاهرة اللغوية عندهم تعلل بما لا يلزم اللغة .

انها تحتاج الى كشف مغاليقها وإدراك خزائنها حتى يتعرف على أنواع المفاتيح التي تنسجم مع حدودها وتخطيطها اللذين يقومان ــ بالأساس ــ على التواصل. المعياريون وقفوا حراساً على القاعدة للمحافظة على وصف اللغة التي مثلت مرحلة من مراحل التطور اللغوي ورفضوا كلَّ ما خرج عن مرحلة الوصف لكنهم زادوا على الاقتصار المنهجي أن حللوا معظم الظواهر اللغوية بفلسفة بعيدة عن روح اللغة وغاياتها وقد خرج قطرب عن القالب التعليلي للعلامات الإعرابية لكنه أسرف في التقليل من شأنها عادّا إياها أصواتا اعتباطية وجدت للتواصل في النطق ؛لأن الوقف يثقل على النفس ويعرقل الاستمرار بالكلام[٧٥] ومن ثم وقع فيما هرب منه ؛لأنه لن يجد جواباً شافياً لانسياق الحركات الإعرابية في كثير من الأحيان لتأدية وظائف بل أن رأيه سيتحول إلى معيار من النوع الذي يتنكّر للغة فهو لم ينبثق من طبيعتها . بالتأكيد هناك من الحركات ما وجد لأغراض صوتية لكن من الصعب أن تتحول هذه الجزئية إلى كلية حاكمة على النحو وقد تبعه في ذلك الدكتور إبراهيم أنيس[٧٦]

ثانياً : تغاير طبيعة اللغة ومنهج التيسيريين

اتجه النحويون التيسريّون صوب تجديد النحو لتسهيل مهمة المتعلمين وقد دخلوا التيسر من بوابة الإعراب والبناء بوصفهما الأس الذي يقوم عليه الدرس النحوي في اللغة العربية وقد كان المؤسس الأبرز في هذا الاتجاه الأستاذ إبراهيم مصطفى إذ يقول في علامات الإعراب " وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ" [٧٧] وعلى الرغم من قوله هذا لكنه يقصر المعنى الوظيفي على علامتي الضمة والكسرة ؛ لأن الأولى علم الإسناد والثانية

علم الإضافة فهما عنده لا تخرجان عن وظيفتيهما الا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الاتباع [٧٨]" أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة "[٧٩] . وقد وافقه الدكتور مهدي المخزومي في رأيه بعلامتي الضمة والكسرة لكنه تردد في قبول نظرته إلى الفتحة يقول الدكتور مهدي المخزومي " أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة، ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية"[٨٠] قوله (علم لما ليس بإسناد ولا إضافة) يغاير تماما قول الأستاذ إبراهيم مصطفى (أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء) ،فالدكتور المخزومي يقول بوظيفة الفتحة في التركيب في حين لا يقول أستاذه بأية وظيفة للفتحة وفي قوله إغفال لجملة من الوظائف التي تحققها الفتحة . وفي حديثه . الأستاذ إبراهيم مصطفى ـ عن التنوين رأى انه علم للتنكير[٨١] ويفسر علامة الإعراب في الأسماء الستة تفسيرا صوتيا قوامه إطالة الحركة القصير للتحول الضمة إلى واو والكسرة إلى ياء والفتحة إلى ألف والتفسير نفسه ينطبق على رأيه بجمع المذكر السالم لكنه يصرح بإغفاله الفتح لأنه ليس بإعراب يقول "ان الضمة في علم الرفع والواو إشباع ، والكسرة علم الجر والياء إشباع : وأُغفل الفتح ؛لأنه ليس بإعراب فلم يقصد الى يجعل له علامة خاصة ، واكتفي بصورتين في هذا الجمع"[٨٢] ويضيف الدكتور المخزومي الالف علامة إعراب مشبعة من الفتحة وهي تؤدي وظيفة وليس مجرد إشباع[٨٣] لكنه يتوقف عند رفع المثنى بالألف لأنه لا يخلف الضمة التي هي علم الرفع[٨٤] و يحصر الدكتور المخزومي الإعراب في الأسماء من دون الأفعال يقول: " المعاني الإعرابية أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها . أما الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف ، ولا تعبر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة ، فلا يكون الفعل مسندا اليه ، ولا مضافا اليه ، اعني أن الكلمات التي تتغير أواخرها بتغير القيم النحوية ، وهي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات "[٨٥] وقد وجد أن العلامات التي تتصل بالفعل ذات قيمة زمنية متنوعة بتنوع الحركات فالرفع يدل على الحال والاستقبال والجزم يدل على المضي والنصب يخلصه للاستقبال[٨٦] . وفي ضوء هذه الرؤى التيسرية ـ التي اقتصر فيها على علمين في الدراسات النحوية الحديثة عامة ، والتيسرية بخاصة ـ برزت مشكلات لم تستقم مع ما قرره التيسريون .

يمكن القول أن دراسة اللغة تقتضي أن يسير الباحث خلف الظاهرة ويتفحص حركتها ويصفها بمفاهيم توضح طبيعتها ،وهذا ما فعله الدكتور مهدي المخزومي في تحليلاته الصوتية لكنه قيد منهجه بإعراب الأسماء من دون الأفعال كونها لاتؤدي وظيفة في إطار مفهوم الوظيفة

الذي وضعه ولو وسع في مفهوم الوظيفة لدخل الفعل المضارع في المعربات. أما أن تسبق الظواهر اللسانية بمصادرة بعض انظمتها الجلية فهذا ما يجعل البحث يقصر عن تناول اللغة بحسب طبيعتها الفذة وهذا ما أوقع الأستاذ إبراهيم مصطفى بمشكلة إغفال المنصوبات وكأنها ظواهر ليست من اللغة والسبب عزله الفتحة عن أداء وظيفتها .

٤ :آليـاتُ قـراءة الظاهـرتين لسانيـاً وتداوليـاً .

اولاً : الظاهرتان في ضوء المنهج السياقي واللسانيات الوظيفية :

للتعرف على كنه هذه القراءة والتبيّن من موقعها بين القراءات ينبغي الإشارة إلى أشهر دراستين لسانيتين تناولتا معالجة هاتين الظاهرتين في ضوء البحث اللساني من زاويتين متباينتين:

الدراسة الأولى :اعتمدت السياق اللغوي الذي أرسى دعائمه الدكتور تمام حسان بغية إيجاد قرائن كاشفة عن المعنى من شأنها ان تسهم في ترويض هيمنة العلامة الإعرابية على الدرس النحوي القديم بوصف العلامة الإعرابية واحدة من عدد من القرائن اللفظية والمعنوية الكاشفة عن المعنى وليست الوحيدة ،وقد جاء مشروعه الكبير شاملا لكل المستويات اللغوية صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية وسياقية لكنه ركز في فكرته الرئيسة القائمة على أساس سياق لغوي أوصلته إلى نتيجته المشهورة(القرائن تغني عن العوامل)[٨٧]وكان لاهتمامه السياقي اثر في عدم التركيز في الظواهر اللسانية التداولية التي أحاطت بالمعربات والمبنيات بالمستوى الذي درس فيه النظامين الصرفي والنحوي هذا ولا ينكر انه درس بعض القضايا السياقية الملفتة كدراسته ظواهر المناسبة والتخلص والإدغام والحذف[٨٨] وغابت الرؤية اللسانية التداولية في كتابه للمفردة من زاوية الإعراب كونه اهتم في أقسام الكلام أكثر من ايلائه أهمية للمعربات وأغفل الدكتور تمام حسان مدى بقاء الحركة دليلا على المعنى عندما تكون مبنية في أصل وضعها ، أو بنيت لحاجب منعها من الإعراب ، ولماذا بنيت على(كذا) ولم تبن على(كذا) ودلالة البناء سياقياً ، مثلما في اسم (لا) النافية للجنس والمنادى النكرة المقصودة وبناء الغايات .. عندما يجاب عن هذا الكلام في ضوء التواصل اللغوي فلا يتهم المجيب بالتمحل على اللغة مثلما اتهم القدماء ؛ لان التفسير هنا نابع من طبيعة اللغة التواصلية ؛ فموضوع المعرب ،والمبني لم يدرس مفردات مثبتة في معجم انما جمع بوساطة المشافهة التي اعتمدها النحوي في بداية وصفه حتى اذا تقرر ايقاف الاخذ مشافهة ليهمل دور طرفي الخطاب برزت العلل الفلسفية بديلا عن التصور اللغوي .

اما الدراسة الثانية فتمثلت بمشروع الدكتور احمد المتوكل مؤسس اللسانيات الوظيفية العربية وقد توزع مشروعه على كتبه كافة اهتم كل واحد منها بجانب من اللسانيات الوظيفية وقد انطلق من مبدأ أن اللغة أداة تواصلية يقول احمد المتوكل " ان التركيب خاضع في غالب الأحوال للتداول والدلالة خضوع بنية اللغة لوظيفتها الأساسية الأصل وظيفة التواصل ، بوجه عام "[٨٩] وهو مبدأ يتسع لالتحاق مزيد من المفاهيم اللغوية ،وغير اللغوية في ركب اللسانيات يؤكد ذلك بيانه للنحو الوظيفي: بأنه الذي لا يقتصر على الدور الذي تلعبه الكلمات او العبارات في الجملة ، أي الوظائف التركيبية فاعل ومفعول... لأنها لا تمثل لا جزءا من كل ، فهي تتفاعل وظيفتين أخريين دلالية وتداولية بحيث تترابط الخصائص البنيوية للعبارات بالأغراض التبليغية والتواصلية التي توسلت العبارات من أجلها[٩٠]

اما كيفية معالجة اللغة بحسب النحو الوظيفي فـ" على أساس أن للغة دورا تقوم به داخل المجتمعات البشرية دور تمكين افراد هذه المجتمعات من التواصل هذا حاضر في العلاقات الدلالية والتداولية القائمة بين مكونات العبارات اللغوية مركبات وجملا ونصوصا "[٩١] والمبدأ الذي يقوم عليه النحو الوظيفي مبدأ تبعية البنية للوظيفة قوامه الربط " البنية التركيبية بوظيفة التواصل رابطة تبعية حيث إن الثانية تحدد سمات الأولى مكونات ورتبة وتحكمها إلا في حالات متفاوتة الأهمية توحي بوجود جانب من التركيب يمكن أن يوصف بالتركيب المستقل غير المحكوم وظيفيا " [٩٢]

يقسم الدكتور المتوكل الحالات الإعرابية على أقسام ثلاثة هي : الحالات الإعرابية اللازمة، والحالات الإعرابية البنيوية ، والحالات الإعرابية الوظيفية . الحالة الإعرابية اللازمة هي التي تلازم المكون في مختلف السياقات البنيوية والوظيفية وتقابل المبنيّات في المصطلح العربي أما الحالة الإعرابية الوظيفية فتلك التي تتفاعل الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية في تحديدها اذ تأحذها المكونات بمقتضى وظائفها وتقتصر الحالات الإعرابية البنيوية على الحالات الإعرابية التي تسند الى المكونات بحسب السياق الذي ترد فيه [٩٣].والحالات الثلاثة متوافرة في اللغة العربية يبينها الدكتور المتوكل بالآتي : حالتان اعرابيتان وظيفيتان وحالة إعرابية بنيوية الحالتان الإعرابيتان الوظيفيتان هما حالتا (الرفع) و(النصب) دورهما الدلالة على الوظائف التي تحملها المركبات اما الحالة الإعرابية البنيوية فهي الحالة الإعرابية الجر سواء بالإضافة او بحرف جر وكذلك النصب بالنواسخ مستدلا برجوع الرفع عند العطف فهي أعاريب تنشأ بسبب حاجب بنيوي منع الإعراب الوظيفي [٩٤]

اما قواعد اسناد الاعراب فيقسمها على قسمين ـ من غير الوقوف عند تحليلها ـ : الأول: قواعد إسناد الحالات الإعرابية والثاني: قواعد اسناد العلامات الاعرابية كاشفاً عن أن قواعد الفئة الثانية يمكن الا تجري (في حالة ما يسمى الاعراب المقدر) و أن العلامات الاعرابية يمكن ان لا تطابق الحالات الاعرابية كما هو متوقع في الحالات العادية[٩٥]

ويقدم الدكتور احمد المتوكل رؤية شاملة للخصائص التي يقدمها الإعراب للغة من ناحية حركة مكوناتها والنسق الذي تسير عليها تراكيبها موازناً بين الطبيعة التركيبة التي تسير عليها اللغة المعربة والتي تسير عليها اللغات غير المعربة اذ ثبت لديه أن اللغات الإعرابية كاللغة العربية الفصحى تسخر الإعراب لتحقيق الوظائف الدلالية والتركيبية تاركة الرتبة للتعبير عن الوظائف التداولية ... استثناء لهذه القاعدة يمكن أن تؤول حالة النصب في تركيب الاختصاص والنعت المقطوع على أنها حالات إعرابية مسخرة لتحقيق وظائف تداولية أي أن الرتبة حرة بسبب الإعراب في حين تكون اللغات غير المعربة ذات رتبة محفوظة لفقدانها الإعراب لذا تكون موجهة تداوليا [٩٦]. انه يرى أن الوظائف التداولية توجدها تبدلات الرتب النحوية اما الإعراب فلا يؤدي من الوظائف التداولية الا تلك المواقع التي توحي بتنوع في مبدأ القصد وتقدم وظائف انجازية كالاختصاص والإغراء والتحذير . الا أنه رأى الصرفات ـ التي هي صيغ وحروف وأدوات كالحرف (من) والادوات (أو) و(ليت) و(لعل) ـ رآها محكومة تداوليا هذا فضلا عن " البنية التطريزية " المتمثلة بالنبر والتنغيم فهما محكومان تداوليا أيضا لأن النبر يسند للمكون الحامل للمعلومة الجديدة أو المعلومة المتنازع في ورودها ومثله التنغيم المتصاعد والهابط مثل تراكيب (هيهات ، ويحك ، يا هذا) اللاتي يمكن ان تتعالق في غالب الاحيان تعالقاً مباشرا بالمكون الصوتي والتطريزي حيث تجرى قواعد النبر والتنغيم [٩٧].

العمل الذي قام به الدكتور المتوكل عملاً يستوعب عناصر اللغة مربوطة بهدف اللغة التواصلي لكنه كان في مشروعه ينحو منحى شموليا فهو بصدد تأسيس مشروع بكر ركز على الكليات ،وأهم ما يخص ظاهرتي الإعراب والبناء ربطه بين الوظيفة والبنية وكذلك إطلاقه مصطلح الإعراب اللازم على ما اصطلح النحويون المبنيات ففي مصطلحه لمحة تكامل الوظيفة بالبنية ، لكنه اظهر آراء فيها جانب من الضغط على اللغة باتجاه التقييد بناءً على فكرة الاصل والفرع مثلما في عده حالة الجر اعراباً بنيويا لا يقدم وظيفة ومثله يقال عن رؤيته للنواسخ فتأثيراتها بنيوية ؛لأنها لا تؤدي وظيفة وفي هذه النقطة لا يختلف الدكتور المتوكل عمن رأى أن النصب ليس وظيفة[٩٨]

ثانياً ـ مبدآ قراءة الظاهرتين وآلياتهما التحليلية :

هناك مبدآن ينطلق منهما البحث في اللغة عامة والإعراب والبناء بخاصة من شأنهما صوغ الآليات دراسة الظاهرتان لسانياً وتداولياً.

أولاً : مبدأ التضافر المنهجي :

يقوم هذا المبدأ على الإفادة من مراحل التطور اللساني كلها بدءاً من ثنائيات سوسير وحتى تداخلات البحث التداولي مع الثقافات عند موريس وأوستن سيرل ـ هذا مع الأخذ بعين الاعتبار المنجزات اللسانية في الثقافة العربيةـ ؛ فعند العمل يُحتاج إلى أدوات كثيرة لا توفرها مرحلة لسانية محددة إنما توفرها اللسانيات على امتداد المناهج . الحل اذاً تضافر المناهج لفهم اللغة وتكثير أدوات معالجتها من غير الداعي إلى الارتباط بطرائق محددة ؛ ذلك للفوز برؤية لغوية قريبة من روح اللغة التي على الرغم من كل تيارات البحث اللساني مازالت عصيّة على الترويض المنهجي ؛ لذا ينبغي ملاحقة الظاهرة اللغوية بمنهج يعتقد بمغايرتها للعلوم الطبيعية التي تخضع لتحديد منهجي ثابت ثم ان ربط اللغة بالإنسان يؤدي إلى تواضع علمي فهو ما زال يستكشف نفسه واللغة تستكشف معه و أيضاً هناك مناهج قديمة وحاضرة ومستشرفة وثمة خصوصية منهجية تراعى عند معالجة اللغة العربية تتمثل بوجود قصور منهجي قديم بمعنى أن هناك منطقة فراغ منهجي في العربية أوجدها توقف العربية في زمان ومكان محددين وعدّ ما سوى ذلك لحناً أو عاميّات لا يؤخذ بها . ولإجابة تساؤل مفترض (لماذا الربط بين اللسانية و التداولية ؟) الجواب : تفيد التداولية منهجاً عند الدراسة في تقليلها من حدّة المناهج البنيوية فمن شأنها أن تكثر من أدوات التحليل اللغوي بوصف اللغة منجزاً متداولاً وكذلك إدراك قوانين اللغة باعتبار الرصد التداولي ؛ لذا فالصوت والتركيب والسياق اللغوي والتداول بعناصره الخطابية كافة ينظر إليها في إطار كلية اللغة من دون تجزئة بجامع الوظيفة التواصلية أي دراسة اللغة العربية الفصحى باستصحاب منهج المستعملين آنذاك فالعلماء أخذوه مستعملا .هذا كله يتوخى بوساطة مسيرة علمية لا تعليمية أو أيديولوجية .

ثانياً: مبدأ خصوصية الإعراب والبناء : وفيه الجوانب الآتية .

١ـ مفهوم الإعراب من الخصوص إلى العموم : يتضمن مفهوم الإعراب العديد من المعاني تبدأ بالمفردة وتنتهي بالتداول

ـ " الإعراب " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع "[٩٩] أي الإعراب بمعنى التغيّر الذي يلحق أواخر الكلم وينظر إلى هذا المفهوم على أساس قابلية الحرف الأخير على قبول الحركة وفي الواقع أن هذا المعنى لا يحيل إلى المعجم فمسألة تقبل

الحركة عائدة إلى التركيب النحوي . أي أن فكرة المعرب صادرة من فهم تركيبي للمفردة وليس من فهم معجمي وعلى هذا يلتقي المفهوم بوجه من وجوه الموقع الإعرابي .

ـ الإعراب بمعنى الإبانة وقد سبق إلى تأسيسه ابن جني جامعا بين حدوده التركيبية الدلالية ، ووظائفه التداولية بل أكثر من ذلك فقد أدخله في السيميائيات يقول :"هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ،وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه . فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله،مما يخفى في اللفظ حاله ، الزم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فان كانت هناك دلالة من أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو : أكل يحيى كمثرى لك أن تقدم وتؤخر كيف شئت؛ وكذلك ضربت هذا هذه ؛ وكذلك إن وضح المعنى الغرض بالتثنية أو الجمع جاز ذلك التصرف ... وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس ، فقلت : كلّم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول إياهما شئت ؛ لأن في الحال بيان لما تعني ... وكذلك لو ألحقت الكلام ضربا من الاتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان"[١٠٠] وقد استلهم الدكتور تمام حسان هذا المفهوم بالاستغناء بالقرائن عن الأثر الإعرابي الذي تجلبه العوامل فإبانة المعاني لا تتوقف على العلامة الإعرابية [١٠١] ووسّعه الدكتور احمد المتوكل ليشمل جميع الوسائل التي تسخرها اللغات للدلالة على الوظائف[١٠٢].

ـــ الاعراب اللازم وهو مصطلح أطلقه الدكتور أحمد المتوكل على المبنيّات وهي ابنية صرفية ملحوظة في سياق تركيبي تقوم بوظيفة تركيبية دلالية تداولية بغض النظر عن الحركة[١٠٣] . في ضوء هذه المفاهيم تظهر العلامة الإعرابية عنصر من عناصر تأدية المعنى وفي كثير من الأحيان يكون هذا العنصر غير فاعل إذا وجد ما يحجبه عن الظهور كالأسماء الناقصة والمقصورة والممنوعة من الصرف و الأفعال المعتلة يؤكد ذلك ذهابهم باتجاه الإعراب المقدَّر والإعراب المحلي وملخص القول أنه ليس كل علامة إعرابية دالة على معان ، فالمعنى متوزع بين دلالة المفردة ووظيفة التركيب والوظيفة التداولية ، وهو ما أثبته مشروع الدكتور تمام حسان .

٢ـ تكثير ثنائية المعرب والمبني : أي إثبات العديد من تنوعات الإعراب بحسب العدد والبناء والغرض وحتى البيئة اللهجية ؛ لأن المعرب (المتمكن الأمكن) بني على أساس نموذجي ومثله المبني (غير المتمكن) إما واقع اللغة فيثبت أن هذين القسمين ، وحتى ثالثهما (متمكن غير أمكن)[١٠٤] لم تستوعب تنوعات المفردات من وجهة إعرابية فليس هناك أصل وفرع مثلما قرر

فكل مفردة موضوعة لوظيفة انيطت بها وربما كان للمنحى التعليمي اثر فيما قسموه وهو منحى له مجاله في اللسانيات التعليمية .

٣. براجماتية حركات البناء : العلامات التي تلحق المبنيات ضرورات لغوية أوجدها المتكلم لمنفعة دلالية أو نطقية أو تداولية فلا يستوجب أن تكون العلامة دالة على معنى حتى تدخل في الدرس اللساني لأنه يمثل نهاية المقصد الذي يتطلب مقدمات حتى يحقق ، فللحركات خارج حيز المعنى منافع أخريات ومن هذا قول الزجاجي :" لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الأدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك . جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ؛ ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان "[١٠٥] فكان من الأجدر بيان قيم الحركات في المبنيات سواء كانت قيم نحوية أم قيم نطقية تيسيرية ام لهجية فليس المهم معرفة الحركة ذات الوظيفة من غيرها فحسب بل ينبغي التعرف على واقع تلك الحركات غير الدالة فخلف الالفاظ غير المفعلة حركاتها وظيفيا تختبئ أسرار لسانية لولاها ما استقام المقصد النحوي . هذا فضلاً هناك حركات تشكل بنية الكلمة تتغير بفعل التطور الصوتي في لهجة ما فإذا صح هذا في هيأة الكلمة لماذا لا يصح في آخرها ؟ . وهذان المبدآن هما النافذتان المطلتان نحو آليات قراءة الظاهرتين لسانياً وتداولياً التي هي بحسب الآتي:

١ـ آليّة الصوت : وتعالج ظاهرتي الإعراب والبناء في ظل القوانين الصوتية بغض النظر عن الدلالة وهذا المستوى من اللغة يعد الأساس في إثبات الإعراب بمعنى ظهور العلامة الإعرابية والى جانب ذلك لا يغفل معالجة اختفاء حركة الإعراب مبيناً المؤثرات التي عملت على عدم خفائها. وتشمل هذه الآلية الصوتية فاعلية قوانين السهولة واليسر ، والتماثل والتخالف و قانون العادات اللغوية.

٢ـ آليّة السياق اللغوي: وتدرس ظاهرتي الإعراب والبناء في إطار "البيئة اللغوية المحيطة بالفونيم أو المورفيم أو التركيب اللغوي "[١٠٦] ويمكن ربط ذلك بنظرية القرائن للدكتور تمام حسان[١٠٧].

٣ـ آليّة التداول : وتعالج الظاهرتين في ضوء وظيفة اللغة التواصلية ويبدو أن أكثر المبادئ توافرا في هذه الإلية هما مبدآ الإفادة المتمثلة بأمن اللبس والغرض أو القصد فضلا الرؤية

التداولية للإشارات والنبر والتنغيم وتعطي هذه الآلية " أهمية خاصة للقواعد التركيبية والدلالية وقواعد وظائف الأصوات التي تتشكل بناء عليها المفردات والأنماط اللغوية التي تشكّل أساس التفاهم الخطابي بين المتكلم والمخاطب وعلى هذا يمكن القول أن للتداولية أثراً مهماً في تحديد الوظيفة المقامية في الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في مقام تواصل ما ... انها تنظر الى الانماط اللغوية في ضوء البعد التواصلي التخابري القائم بين عنصري العملية اللغوية (المتكلم والمخاطب) "[١٠٨] .

ثانياً : المحـــــور التطبـــيـــقـــي :

سيعمل البحث على مسايرة التصنيف النحوي المشهور للمعربات والمبنيـات لكنه سيغيّر بالمصاديق والمفهومات المندرجة تحت العنوان النحوي التقليدي يغيّرها في ضوء المبدأين السابقين وآليّات القراءة اللسانية والتداوليّة ، و يعتمد على تغيّر العلامة الإعرابية او الحركة الظاهرة وثباتها فضلاً عن معالجتها داخل التركيب و تـُقسّم المعربات بحسب الآتي :

١ـ المعربات مطلقاً : تدل على قبول الاسم والفعل تغيذر العلامات الإعرابية القصيرة ، والطويلة ، والوقف (بالنسبة للفعل) ـ وظهورها كالأسماء المصروفة في العربية والفعل المضارع الصحيح الآخر .

٢ـ المعربات جزئياً : تدل على قبول الاسم والفعل تغير بعض العلامات الإعرابية وظهورها.

٣ـ المعربات تركيبياً : تدل على قبول الاسم تغير العلامة الإعرابية مقيدة بموقع تركيبي محدد أما في خارج التركيب فيعود اللفظ إلى ثبات حركته .

والتقسيم نفسه ينطبق على المبنيّات :

١ـ المبنيات مطلقاً : تدل على ثبات الاسم والفعل والحرف على شكل محدد من دون تغيير وهي الحالة المغايرة تماماً للمعربات كلياً .

٢ـ المبنيات جزئية :وهي الحالة الثابتة للقسم الثاني من المعربات جزئياً .

٣ـ المبنيات تركيبياً : وتدل على ثبات الحركة الإعرابية في الاسم والفعل بموقع تركيبي محدد أما في خارج التركيب فيعود اللفظ الى تغير حركته. وهو على العكس من المعربات تركيبياً.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن مراد البحث بالعلامات تلك التي نص عليها سيبويه بقوله: " وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف وهذه المجاري الثمانية ، يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، كذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف" [١٠٩] فالبحث يميّز بين مصطلح حركة والتي تشمل الصوائت القصيرة أو الطويلة المتمثلة

بـ(لضمة والفتحة والكسرة) ومصطلح علامة الذي هو أعم من مصطلح حركة ؛لأنه يدخل السكون أو تقصير الصائت في الإعراب فكل حركة علامة وليس كل علامة حركة ، لكنه إلى جانب ذلك يستبعد جملة من العلامات في ضوء الرؤية اللسانية التداولية التي سيسير بضوئها وفيما يأتي بيان ذلك :

١. إعراب الأسماء وبناؤها : لا ينطلق البحث في إعراب الأسماء من فكرة الأصالة والفرعية مقارنة بالأفعال[١١٠]؛ لأنها مقولة بنيت على النموذج الأمثل لفظياً ؛ اذ كان النحوي يحتاج إلى هذه القواعد لأغراض تعليمة وربما عصرية لاءمت طبيعة العصر آنذاك :

أولاً. الأسماء المعربة مطلقاً: وتتمثل بالأسماء المصروفة إذ تظهر عليها (الضمة والكسرة والفتحة) الطويلة والقصير وكل علامة من هذه العلامات تؤدي وظيفتها داخل التركيب لكنه في أثناء التواصل قد يستغنى عنها إذا أدرك المخاطب مقصد المتكلم مثلما في قولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ويورد الرضي نصاً صريحاً يثبت قدرة طرفي الخطاب على الاستغناء عن العلامة الإعرابية في مواقف استعمالية محددة قائلاً "علم أنه يجوز المخالفة في الإعراب إذا علم المراد، نحو مررت بزيد وعمرو ، أي وعمرو كذلك ، ولقيت زيدا وعمرو ، أي وعمرو كذلك " [١١١] أي ان التواصل قسيم الدلالة اللفظية وتكون الدلالة معطلة عندما يتواصل طرفا الخطاب بمحيط اللغة الاستعمالي وهذا يدل على فاعلية آلية التداول في بيان المقصد من غير احتياج العلامة دالاً ، ويلاحظ أن هذا القسم من المعربات يلحقه التنوين من غير استثناء والتنوين فيه يؤدي وظيفة نطقية فهو ـ صوتياً ـ يمثل صوتاً شبه صائت (نون) التي تتناغم مع الحركات الثلاثة ليقلل من امتداد الصوائت عند درج الكلام أو الوقوف عليه ؛ لذا نجده يختفي عند الإضافة من المضاف ويلتحق بالمضاف إليه إذا كان اسماً مصروفاً .

وهناك أسماء ستة تعرب بالحركات الطويلة وهي(أب ، أخ ، حم ، فم ، ذو ،هن) وهي اللغة المشهورة من اللغات الثلاث فهناك لغة الإعراب بالحركات القصيرة التي تسمى (لغة القصر) تمثل عادة لهجية يميل أصحابها إلى السرعة في الكلام كعادة البدو واللغة الأخرى لغة الإطلاق بالألف التي راح النحويون يقدرون الحركات القصيرة عليها . ويمكن معالجة هاتين اللغتين في ضوء آليات القراءة اللسانية التداولية فمن الناحية الصوتية يميل الناطقون بلغة القصر نحو تقصير الصائت الطويل وهذا القانون يرجع إلى السهولة النطقية ومن وجهة تداولية يعلمون أنها لم تؤثر في فهم المتلقي ؛ لأنها مسألة صوتية فحسب يدرك مقصودها بسهولة أما لغة الإطلاق فبحسب آلية الصوت التي توخيت في البحث تكون هذه الأسماء مبنية في حالتي الرفع والجر لعدم ظهور الحركة الإعرابية على ويبقى الألف حركة إعراب طويلة . ومن جانب

آخر فإنّ آلية السياق اللغوي المعتمد على القرائن اللفظية والمعنوية ستتكفل في بيان المقصود تداولياً ويمكن إضافة عامل تداولي في استعمال هذه اللهجات في اللغة العربية المشتركة يرتبط بما هو خارج اللغة يتمثل باعتزاز الناطقين بقبائلهم فليس عصيّاً على شاعر كرؤبة بن العجاج أن يلقي قصيدةً يتلافى فيها عاداته اللهجية[١١٢] وربما كان لكثرة الاستعمال الأثر الواضح في تعدد هذه اللهجات في (أب ، أخ ، حم) بخلاف (فم ، ذو ، هن) وهذه الأخيرة فيها لغتان هما القصر والإطالة . ويبدو أن فم لا علاقة لها بالأسماء الستة فأصلها (فوه) ويفصل في ذلك المعجم ؛ لصعوبة النطق اثر في التطور الصوتي الذي حصل في هذه اللفظ فعند إضافة هاء الغيبة إلى (فوه) تصير(فوهه) وكذلك (فوهها) [١١٣] ومثله كاف المخاطب(فوهك) مما أدى الى حذف الهاء بغية السهولة النطقية ومعاملتها معاملة الأسماء الثنائية الثلاثة المشهور بإعراب الحروف وعلى هذا فلا داع الى ذكر شرط حذف الميم إذ يمكن القول (فمك ،وفمه) وهو داخل في باب التطور الصوتي فالميم والواو صوتان شفويان مجهوران متوسطان بين الشدة والرخاوة . ولعل للشائع من ثلاثية الكلمة العربية أثراً في الإعراب بالصوائت القصيرة فالعربي اعتاد أن ينطق معظم ألفاظه ثلاثية . الأمر الذي جعله يحول لفظة ثنائية إلى ثلاثية بإطالة الصائت يقول ابن يعيش" انما أعربت هذه الاسماء بالحروف لأنها اسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها وتضمن معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض عن حذف لاماتها"[١١٤] ويمكن الالتفات إلى جانب بيئي يصوره هذا النطق ؛ لأنه يشير إلى استعمال الصائت الطويل طلبا للإسماع بمعنى أن الحركة الإعرابية لم تضم وظيفة دلالية بوساطة الموقع الإعرابي انما كانت تستبطن وظيفة صوتية إبلاغية تحاول ضبط المرسلة المتوجه نحو المتلقي بأنصع درجات الإسماع وبما يلائم طبيعة البيئة.

ثانياً. الأسماء المعربات جزئيّاً : تتضافر الآليات الثلاثة في هذا النوع من المعربات بأوضح صورها ويمكن تقسمه على أقسام خمسة وبحسب الآتي :

١ـ الأسماء المنقوصة : تتضح فاعلية الآلية الصوتية في هذا القسم ؛ إذ يعرب الاسم المنقوص في حالة النصب بالفتحة وذلك نحو (رأيتُ القاضيَ) و(رأيتُ قاضياً) لوجود مغايرة صوتية بين الفتحة والياء أما في حالتي الرفع والجر فالتركيب هو الكاشف عن الوظيفة النحوية ؛ لأن الحركة لا تظهر يقال (هذا قاضٍ، وهذا القاضي) و(مررت بقاضٍ ، ومررت بالقاضي) فالياء صائت أمامي يستصعب أن يظهر عليه الصائت الخلفي القصير(الضمة) كذلك من الصعب أن يظهر عليه صائت قصير من جنسه(الكسرة) [١١٥] وإذا كانت الحال هذه ما الداعي الى التقدير ؟ طالما السياق اللغوي هو الذي سيكشف المعنى وليس الحركة وحتى الحذف جيء

به للتخفيف فاللفظ واحد في حالتي الرفع والجر ، ففي ضوء الآلية اللسانية يمنع النظام الصوتي ظهور العلامة الإعرابية ويؤدي السياق اللغوي دوره في الكشف عن المعنى الوظيفي وهنا تعرب هذه الألفاظ بحسب موقعها من غير الحاجة إلى التقدير .

٢ـ الأسماء الممنوعة من الصرف : تتواشج الآليّات اللسانية التداولية في إعراب الاسم الممنوع من الصرف فهو معرب بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً لكنه في حالة الجر تظهر عليه الفتحة عندما يكون غير معرف بـ(أل) أو مضافاً وقد ربط بعض القدماء بين الصوت والتداول في هذه المسألة ؛ لأن الصرف عندهم هو التنوين و عندما لم يكن الاسم منونا ستتحول الكسرة إلى ياء مما يؤدي حصول لبس لدى المتلقي ، وهو ما يطلق عليه مبدأ الفائدة التي يتوخاها المتكلم لتحقيق رسالته باتجاه المتلقي[١١٦] وفي هذا يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى "أنّ هذا الاسم لما حرم من التنوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم، إذا حُذفت ياؤه، وحذفها كثير جداً في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، وإلتجؤوا الى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى اذا آمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بُدِئت الكلمة بـ(ال)، أو أتبعت بالإضافة إذ أُعيد تنوينها لسبب ما"[١١٧] فإعراب (الممنوع من الصرف بالفتحة بدل الكسرة) ينطلق من آلية الصوت ؛ ليؤدي إلى اللبس في التداول لو استمر صوت الكسرة من غير تغييره إلى فتحة وهنا تكون الفتحة واقعة في موضع الجر. والدليل على معرفة الوظيفة النحوية ليست الحركة انما التركيب النحوي الذي تحدده الأدوات المحيطة بالاسم الممنوع من الصرف كسبقه بحرف الجر أو وقوعه مضافاً اليه وهنا لا يحتاج إلى الإعراب المشهور بأنه(مجرور بالفتحة بدل الكسرة لأنه ممنوع من الصرف) ويكتفى بوصفه اسم ممنوع من الصرف في محل جر (بحرف جر أو مضاف إليه) ويبدو أن هذا المنع يعود إلى طبيعة النطق العربي في زمن الوصف والا فكثير من الناطقين بالمستوى الادائي الفصيح في العصر الحاضر يعربونه بالكسرة بناء على القياس الخاطئ على الأسماء المنصرفة .وهناك أسماء ممنوعة من الصرف تصرف مثل (لبيبةٌ) اذا قصدت به اسم رجل[١١٨] و (مصرٌ) إذا قصد بها بقعة من الارض[١١٩] أي ان الصرف هنا يقوم على اساس تداولي يقتضي الاتفاق بين طرفي الخطاب لا سيما الطرف المستقبل الذي يفهم مقصد التنوين بأنه يرادب (لبيبة) ذكرٌ لا أنثى . فمنع الصرف واقع بسبب اللبس الذي يحصل بإطالة كسرة غير المنصرف لتتحول الى ياء يظن المتلقي أنها للمتكلم وفي محل جر بالإضافة ، هذا كله يزول عند الإضافة أو التعريف بـ(أل) لترجع الكسرة الى محلها .

٣ـ جمع المؤنث السالم : يقرر النحويون أن جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة والسبب في نصبه بالكسرة هي المقابلة بجمع المذكر السالم الذي ينصب ويجر

بالكسرة و هو ما يطلق عليه علة النظير نظير جمع المذكر السالم [١٢٠] وفي الواقع أن الكسرة لا تصلح دالا على إعراب النصب فهي علم الجر ، ويلحظ أن جمع المؤنث السالم لحقه تنوين أطلق عليه تنوين المقابلة ؛ لأنه قابلَ النون في جمع المذكر السالم[١٢١] ولا يبدو أن ثمة لبس يحصل اذا ما نصب بالفتحة لأنه لا يلتبس بشيءٍ مما يلتبس به الممنوع من الصرف ، فضلاً عن إمكانية لحاق التنوين به إذاً السبب راجع الى جملة من العوامل اولها العامل الصوتي ، فوفق قانون المخالفة خالف الصائت (القصير الفتحة) في (مسلماتَ) الصائت الطويل الذي سبقه (الالف) متحولاً الى كسرة لتصير (مسلماتِ) العامل الآخر يمكن إرجاعه الى خلل منهجي تمثل في نقص الاستقراء اللغوي فهناك بعض لغات العرب نصبت وجرت بالفتحة تماماً مثل الممنوع من الصرف ؛لأنها لم تنطق بالتنوين[١٢٢] وقد أهملت هذه اللغات عند المعالجة بناء على كثرة الاستعمال وفي ضوء المنهج اللساني يتعرف على وظيفة الاسم المجموع جمع مؤنث سالم بوساطة السياق اللغوي ؛لأن الحركة أصبحت غير دالة لعارض صوتي أوجده قانون المخالفة فيقال: (جمع مؤنث سالم في محل نصب) وفي هذا الإعراب تجنب للتأويل غير اللساني .

٤ــ جمع المذكر السالم : كان من المتوقع بحسب تحوّل الصوائت القصيرة إلى صوائت طويلة أن يُرفع جمع المذكر السالم بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء ، وقد تحقق الرفع بالواو والجر بالياء لكن النصب كان على خلاف قاعدة إطالة الصوائت القصيرة ؛لأنه ليس ثمة علاقة صوتية بين الفتحة والياء وعند توقف العلاقة الصوتية يبرز التداول آلية في قراءة هذا التحوّل . إن منشأ التحول قائم على أساس تخاطبي إذ لو قيل (جاء المسلمون ، ورأيت المسلمان ، ومررت بالمسلمَين) لم يفهم المخاطب قصد المتكلم والتبس عليه لفظ المثنى بلفظ الجمع ، الأمر الذي دعا المتكلم إلى أن يعدّل بقاعدة إطالة الصائت القصير جانحاً نحو صوت الياء ويبدو أن هذا التحول أدخل المتلقي بلبس آخر عالجه المتكلم حتى تتحقق وظائف التواصل بأن الحقَ نون جمع المذكر السالم بفتحة في حين الحق نون المثنى بكسرة ولمّا كانت النون كثيرة الحذف عند الإضافة ومن ثم يرجع اللبس حوّل علامة إبانة العدد إلى ما قبل الياء فكسر ما قبل نون جمع المذكر السالم وفتح ما قبل نون المثنى فمبدأ إفادة المخاطب يكاد يسيطر على كل التحولات وهو الفاعل الأول في عملية التواصل هذه والى جانب هذا تبقى كيفية إعراب جمع المذكر السالم في حالة النصب وهنا يُستعان بآلية السياق اللغوي الذي يعتمد على قواعد تركيب الجملة فما سبق بحرف جر أو وقع مضافاً أو تابعا لمضاف أعرب مجروراً وما كان في موقع النصب أعرب (جمع مذكر سالم في محل نصب) وقد تعرض سيبويه إلى هذا النمط من التحليل

التداولي رابطاً نظام اللغة بالاستعمال [١٢٣] ومبيناً تبعية بنية اللغة للوظيفة التواصلية التي تقوم عليها.

٥ـ المثـــنـــى : لعلاقة التشابه النطقي بين جمع المذكر السالم والمثنى الحظ الأوفر في تحولاتها على أسس التواصل بين طرفي الخطاب وإذا كان جمع المذكر السالم قد تحولت فيه علامة واحدة لأسباب تداولية فإن المثنى يكاد يوضع في المبنيّات لولا بقاء علامة الياء دالاً على الجر فيه ، فبحسب إطالة الصوائت الذي لحظ في الأسماء الستة كان المفترض أن يسير الصائت القصير في طريق إطالته فيقال في مثنى زيد (جاء الزيـــدونِ، ورأيت الزيـــدانِ ، ومررتُ بالزيـــدَينِ) لكن هذا لم يحصل بناء على وظائف تواصلية فلو تحولت الضمة إلى واو في المثنى عند الرفع لتداخل مع جمع المذكر السالم ولم يفهم المخاطب غرض المتكلم الملتبسة بنيته في أصلها ؛ لذا عدل المتكلم عن الواو إلى الألف إفادةً للمخاطب وأمناً من لبس الألفاظ عليه لكن هذا التحوّل جرَّ لبساً آخر وهو أن التبس المثنى المرفوع بالمثنى المنصوب لأنه وبحسب مبدأ إطالة الصائت القصير كان المفترض أن تتحول الفتحة القصيرة إلى فتحة طويلة (الف) الأ أن الالتباس حتماً سيحصل ؛ لذا عاد المتكلم مرة أخرى مراعاة للمخاطب باتجاه الياء في حالة النص أيضاً وهنا قد يتبادر الى الذهن سؤال فحواه (لماذا لم يبقَ الالف دالا في حالتي الرفع والنصب ؟ في حين صارت الياء دالة على الجر والنصب ؟ الجواب هنا يرتبط أيضاً بالسياق اللغوي مسنداً بالتداول وهو أن مواقع النصب والرفع كثيرة ومتداخلة الى درجة أن السياق اللغوي لا يستطيع أن يكشف عنها نحو (ما ضرب الزيدان الا العمران) فكلاهما صالح لئن يكون فاعلاً أو مفعولاً في حين أن هذا التداخل مسيطر عليه من المخاطب عندما يستعين بالسياق اللغوي فما سبق بحرف جر أو أضيف الى اسم أو جاء تابع لمجرور فهو مجرور وعلامة جره الياء وما جاء بالياء ولم يكن من هذه المواقع فالمخاطب سيستند الى السياق اللغوي ويفهمه على أنه مثنى في محل نصب .

ثالثاً ـ الاسماء المـــعربة تركيبيـاً : وهو قليل جداً ويكاد ينحصرُ في اللهجات العربية كلفظة (لدُنْ) المبنية على السكون عند أكثر العرب لكنها اعربت في لهجات بعض القبائل مثلما في لهجة قيس عندما يسبقها حرف الجر وما يقولون (من لدنِه)[١٢٤] وما أن ترفع (مِن) من التركيب الا ورجعت مبنيةً . ويبدو أن الكسر عادة لغوية في قيس[١٢٥] انسحبت الى قراءة النص الفصيح ، وربما دخلت في باب التداول على أنها نمطٌ من التودد للقبيلة وهناك نوع آخر من المعربات التركيبية يقوم على أساس مبدأ القصد ومعرفة المخاطب بأسرار اللغة مثلما هو الحال في إعراب اسم الاستفهام اعتماد على كفاية المخاطب في إدراك اللغة يقول ابن جني " ومن

ذلك حكاية يونس قول العرب: ضرب منٌ مناً ، أي انسان انساناً ، أو رجل رجلاً ، افلا تراه كيف جرد من الاستفهام ؛ ولذلك أعربها "[١٢٦].

أما مبنيات الاسماء فهي :

١ــ الاسماء المبنيّة مطلقاً : تدل على ثبات أواخر الأسماء وهي الحالة المغايرة تماماً للمعربات مطلقاً ومنها ما يأتي :

أـ المبنيات الستة : وهي المبنيات المشهور في كتب النحو التي تشمل كل من(الضمائر والأسماء الموصولة ما عدا (اللذين واللتين ، وأي) وأسماء الإشارة ما عدا (هذان وهاتان) وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الأفعال) [١٢٧] ويبدو أن هذه المبنيّات داخلة في موضوعة الاشاريات[١٢٨] التي تكتسب أهمية جيدة في البحث التداولي .الحركات هنا لا تقدِّم وظيفة ما خلا الوظيفة النطقية فهي تحتاج إلى السياق اللغوي والى الاستعمال حتى يتبين مقصودها ويمكن بحث هذه المجموعة من زوايا عديدة أبرزها أن كثيرا من أسمائها مشتركة نحو((من)الشرطية ، (من) الاستفهامية ، (من) الموصوليّة) فالذي يميز بين هذه المشتركات ونحوها هو السياق اللغوي الذي ترد فيه إذ يلحظ عملها او يتعرف عليها بوساطة قرائن تركيبة في اللسان العربي فالسياق قادر على أن يفك اللبس الذي يحصل لدى المتلقي من اشتراك هذه الأدوات بالألفاظ واختلافها في الدلالة هذا على مستوى السياق أما على مستوى الاستعمال فإن النبر والتنغيم قادران على أن يوضحا المقصد فجملة (من جاء) منطوقة ممكن بحسب التنغيم أن تكون طلبية ، أو شرطية ،أو موصولية ، وعندما يقال شرطية فإن المتلقي قد قرّ في ذهنه جواب شرط محذوف يدركه بوساطة الاستعمال وكذلك الجملة الموصوليّة ففي ذهن المخاطب اسم يكشف عن الموصول[١٢٩] في كثير الاحوال يكون الاستعمال هو مفتاح المعنى مثلما هو الحال في كم الخبرية والاستفهامية[١٣٠] عندما يكون ما بعدها اسما مقصورا ،فيقال (كم مسعىً لديك) وهنا يكون البيان عبر اختلاف نغمة المستعمل بين الطلب والإخبار ٠ والتنوين الذي يلحق أسماء الافعال يؤدي وظيفة التنكير أي العموم مثلما في قولهم نحو(صه وصهٍ) [١٣١] أي سكت مطلقاً عن أي حديث .. وهذا المعنى لا يتم ما لم يكن طرفا الخطاب لا سيما الطرف المستقبل على دراية تامة بوظيفة التنوين والا لم يصل مقصد المتكلم اليه . وهناك كثير من المسائل اللسانية التداولية تختزنها هذه المبنيات لا يسع المقام لاستقصائها .

ب ــ المركبـــات[١٣٢] : وتشمل الاعلام المركبة تركيباً مزجياً شرط أن تكون مختومة بـ(ويه) أو إسناديّاً والاعداد من (١٣ الى ١٩) ويظهر في هذه الأنواع من المركبات أن عدم قبولها للحركة راجع الى أصل وضعها فالمركب تركيبا اسنادياً مثل (جاد الحق) من غير الممكن

أن يأخذ علامة اعرابية ؛ لأن أصله جملة بل ان في تحويل الجملة الى اسم علم ملمحا تداوليا بيّن قائم على أساس قصد المتكلم وتعاون المخاطب وعلى هذا فلا مسوغ لإعرابه بالبناء على الفتح انما يكون اعرابه وصفياً بأن يعرب اسم مركب تركيباً إسنادياً في محل كذا فليس المهم أن يطرد الباب على وتيرة واحدة انما المهم في البحث اللساني الاتجاه نحو وصف الظاهرة وصفاً قريباً من الواقع وهنا يكون الاعتماد على السياق اللغوي في الكشف عن المعنى الوظيفي أما المركب تركيباً مزجياً فهو مبني على الكسر وأيضاً يعتمد على السياق اللغوي في التعرف على موقعه الوظيفي ويلحق هذا الاسم المبني بتنوين يسمى تنوين التنكير وهو يفيد لمح الصفة فعندما يقال (رأيت سيبويه و سيبويهٍ) [١٣٣] يفترض أن يتبادر الى ذهن المتلقي أنه سيبويه آخر له مثل صفات العالم المشهور في النحو وهذا يتوقف على مبدأ تداولي هو مبدأ التعاون بين طرفي الخطاب حتى تصل دلالة التنوين بحسب قصد المتكلم . ويبدو أن عامل السهولة واليسر كان فاعلاً في المركب العددي[١٣٤] إذ حذفت الواو العاطفة بينهما ليصير الإعراب بعد ذلك بناءً على الفتح يدرك بوساطة السياق اللغوي .

ج ـ االظروف(الزمانية والمكانية) [١٣٥] : مثل (حيث وبين) للمكان و(إذا وإذ) للزمان ويتحدد معانيها بحسب ما تضاف اليه لأنها إشارات زمانية ومكانية ينبغي أن يحمل طرفا الخطابِ صورة ذهنية عن ما يضاف اليهما لكنهما من الناحية التركيبية يحتويان على انزياحات تركيبية مثلما في حذف المضاف اليه (إذ) الذي يتطلب ادراكاً تداولياً من المتلقي لاكتشاف المحذوف نحو (نام الطفل حينئذٍ نامت أمه) . وكقولهم (بين بينٍ) إذ نون المبني لأنه قصد به ما هو أوسع من المكان الذي يحدد بالإضافة وهنا التنوين تنوين تنكير قصد مكاناً وسطاً بغض النظر عن تحديده وهذا التحول الدلالي متأسس على تعاون طرفي الخطاب فضلا عن وظيفة السياق اللغوي .

د ـ الاسماء المقصورة : المتعارف عليه أن هذه الاسماء تعرب بالحركات المقدر على الالف وفي واقع اللغة أن هذا التقدير ناشئ من مبدأ القياس على الصحيح ،وهو لا يصح لسانيّاً لعامل صوتي فالصائت الطويل (الالف) يمنع ظهور أيٍّ الصوائت القصيرة عليه يقال : (هذا مسعى المجتهدين ، ورأيت مسعى المجتهدين ، وسرت على مسعى المجتهدين) في كل الجمل كان السياق اللغوي هو الحاكم على دلالة التراكيب ؛ لذا اشترط النحويون عدم جواز تقديم المفعول به المقصور على الفاعل المقصور لعدم أمن اللبس فالمتكلم سيلبِس المعنى على المخاطب ويعيق عملية التواصل لكنه لو امن اللبس نحو(أكل موسى الكمثرى) جاز التقديم لدراية المخاطب بمقصد المتكلم واذا كان واقع الحال في هذه الجملة يمنع من أن يكون المفعول به فاعلاً فإن جملة (استخلف المرتضى المصطفى) التي اوردها الرضي[١٣٦] قد تثير اللبس

بالنسبة الى المخاطب غير العالم بمغزاها أما ذلك المخاطب الذي يدرك مقصد المتكلم اعتماداً على سياق عقدي وثقافي فإنه تصح الجملة عنده ولا يثار اللبس لديه . فالذي لم تستطع العلامة الإعرابية أن توضحه تمكن منه السياق اللغوي وما عجز عنه السياق تكفل به تداول طرفي الخطاب وصولاً الى تواصل ناجح.

٢ـ المبنيّات جزئيّاً : وتمثل الثابت من المعربات جزئياً وقد فصلت فيها لشدة تماسك تنظيرهما .

٣. المبنيات تركيبياً : وتدل على ثبات الحركة الإعرابية في الاسم بموقع تركيبي محدد أما في خارج التركيب فيعود اللفظ إلى تغير حركته ومن ابرز أمثلتها

أ . المنادى المعرفة والنكرة المقصودة[١٣٧] : يستند بناء المنادى المعرفة على الضم إلى أساس منهجي يعتمد على استقراء كلام العرب ومن اللغويين المعاصريين من لا يجده دالاً على معنى ذاهباً في عموم حركات المنادى إلى أنها " حركات لا بد منها لوصل الكلام ، أو تخفيفه ، وقد انتهى إلينا أن آخر المنادى يحرك بالضمة حيناً وبالفتحة حيناً "[١٣٨] والكلام قد ينطبق على الاسم المعرفة بناء على منهج جمع اللغة وما تخلله من هفوات لكنه فيه نظرٌ بالنسبة الى النكرة المقصودة فالبناء على الضم يقوم على أسس سياقية لغوية يستهدفها المتكلم بمبدأ القصد ويعيها المخاطب في ضوء مبدأ التعاون بين طرفي الخطاب ان العملية التداولية في المنادى المبني على الضم يؤسس لها طرفا الخطاب فعندما يقول أحدهم (ياطموحاً) فإنه ينادي كلَّ طموح ممكن اما عندما يقول : (يا طموحُ) فإنه يقصد طموحاً بعينه يدركه المتلقي على نحو من التعاون التواصلي بينهما.

ب ـ بناء اسم لا النافية للجنس : يحيل بناء اسم لا النافية للجنس الى بيان نوع (لا) الواردة فهو يجعل الدلالة استغراقية تفيد العموم بخلاف فيما إذا كان مرفوعاً فإنه يجعلها تحتمل نفي الواحد أو العموم فحركة البناء هنا دالة على الاستغراق وهي تتطلب معرفة من المخاطب بأسرار اللغة حتى يتمكن من إدراك مقصد المتكلم ؛ لأنها ليست مجرد علامة إعراب تدل على وظيفة معينة انماعلامة تختزن دلالة مخصوصة بهذا التركيب إذاً السياق اللغوي مع معرفة طرفي الخطاب بطبيعة التركيب ووظيفته الدلالية يتعاضدان في تحقيق التواصل عبر اللغة[١٣٩] .

جـ ـ بناء (غير، وقبل ،وبعد، وحسب ، ودون ،وعل) والجهات الست على الضم : يرى النحويون أن هذه الالفاظ ترد في أربعة أحوال واحدة منها تكون مبنية وهي إذا " حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه"[١٤٠] وفي هذه الحال المزيد من الوظائف التداولية التي توحي بها عبارة (نوي معناه) دون لفظه ، أي أن المتكلم يقصد من بنائه الالفاظ مقصداً يصبح غير بيّن

اذا لم يكن هناك مخاطب متعاون يفهم مقصديّة اللغة ولو خوطب أحدهم اليوم بهذا النمط من البناء فإن المعنى يصل اليه مغلوطاً إذا لم يحمل تصوراً عن هذا البناء مما يؤدي الى إفشال عملية التواصل، المهم في هذا البناء هو تعاون طرفي الخطاب على فهم المرسلة .

٢ـ بناء الأفعال وإعرابها :

أولا :معربات الافعال :

١ـ المعربات مطلقاً : ينحصر هذا النمط من الاعراب بالفعل المضارع الصحيح الآخر غير المتصل به ضمير ويلحظ أنه يخضع الى عوامل تركيبية فهو مرفوعٌ إذا لم تتصل به أحدى أدوات الجزم نحو (يكتبُ) ومنصوبٌ عندما تتصل به إحدى ادوات النصب نحو(لن يكتبَ) ومجزوم إذا سبق بأداة جزم نحو (لم يكتبْ) ويلحظ أن العلامة الإعرابية متضامة مع السياق اللغوي قد عملت على تغير الأزمنة في الفعل المضارع وقد أدرك هذا الكوفيون عندما أرجعوا علة إعراب الافعال المضارعة الى دخولها في المعاني المختلطة والأوقات الطويلة[١٤١] فهذه الادوات عندما تنساق مع الافعال المضارعة ستدل على المضي أو تخلصه الى المستقبل أو تجعله دالاً على الحال والاستقبال . فصلاً عن معنى النفي الذي تحققه أدوات النفي عندما تسبقه ويبان أهمية ذلك عند العطف فلو عطف على المنصوب بمرفوع لتغيرت الدلالة وهكذا يكون السياق اللغوي حاكماً الى جانب العلامة الإعرابية التي هي قرينة من قرائنه .

٢ـ المعربات جزئياً : وهي الأفعال المضارعة المعتلة بالواو والياء في حالتي الجزم والنصب ، والفعل المضارع المعتل بالألف في حالة الجزم ويستطيع المتلقي أن يدرك وظائف هذه الافعال في حالة اعرابه استناداً الى العلامة والسياق اللغوي وفي الواقع أن الأفعال المضارعة المعتلة عند جزمها لا يحذف صوت العلة منها وتبقى حركة دالة على الصوت المحذوف مثلما هو مشهور في الإعراب نحو (لم يرمِ في الفعل (يرمي) ولم يدعُ في الفعل(يدعو) ولم يسعَ في الفعل (يسعى) الذي حصل هو قطع للصائت الطويل أدى إلى تقصيره فالحركات أبعاض أصوات المد مثلما عبر القدماء[١٤٢] والجزم هو عملية وقف مثلما عبر سيبويه[١٤٣]فإذا كان وقف المتكلم على الصوت الصحيح يقطع الحركة عنه فإن وقفه على الصوت الصائت يتم بتقصير الحركة الطويلة أي أن الحركات المتبقية هي أبعاض الصوائت الطويلة التي قص جزء منها للجزم . ويتبين أهمية الجزم عند العطف فلو قيل : لم يكتبْ محمدٌ ويسعى من غير جزم لفهم المخاطب أن النفي وقع على الكتابة من غير حدث السعي اما لو قُصّر الصائت لنفي الفعلان كلاهما . و هناك جانب تداولي آخر يوضح دلالة الجزم هو الفعل المضارع المعتل بالياء مسنداً الى

المخاطب مثل :(ترمي) عندما يقال (لم ترمي) من غير جزم يظن المتلقي أن هذه الياء للمخاطِبة ، وليس من أصل الفعل والجزم يزيح اللبس في عملية التواصل .

١ـ المعربات تركيبياً : لا يوجد هذا النوع في إعراب الأفعال إنما يختص بالأسماء .

ثانياً :مبنيـات الافعال :

١ـ المبنيات مطلقاً : وتقسم على قسمين

أـ الافعال الماضية : هي أفعال ثابتة الحركة أما التنوعات التي تطرأ عليها فعائدة إلى الآلية الصوتية إذ تلحقها الفتحة للسهولة واليسر إذا كانت صحيحة الآخر أو معتلة بالياء ولم تكن مسندة الى ضمير رفع ما عدا ألف الاثنين نحو(كتبَ رضيَ، كتبَتْ ،كتبَا) فتاء التأنيث لم تكن ذات أثر صوتي على الفتحة لذا بقي الفعل على بنائه أما ألف الاثنين فهو متكون ـ اصلاً ـ من فتحتين ، وهناك قيمتان في البناء على الفتح بالنسبة للمجرد القيمة الأولى نطقية غرضها وصل الكلام والثانية تداولية فلو بني على الضم لالتبس مع الماضي المسند الى واو الجماعة .ويظهر تأثير الاصوات في بنائه على السكون للهروب من الثقل الذي يسببه توالي أربعة مقاطع صوتية قصيرة ومفتوحة ،ذلك عندما تتصل به (تاء الفاعل ونا المتكلمين ، ونون النسوة) وهناك قيمة تداولية أخرى في البناء على السكون في الفعل المسند الى (نا) المتكلمين نحو: " كتبْنا " فلو نطقت الجملة بالبناء على الفتح (كتبَنا) لظن المخاطب أن(نا) المتكلمين مفعول به وليس فاعلاً لقد قام السكون بوظيفة إيضاحية للمخاطب خدمت عملية التواصل اما البناء على الضم فيرجع الى تأثير قانون المماثلة إذ يؤثر الصائت الطويل (الواو) بالفتحة مطوراً اياها الى ضمة تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً[١٤٤] ومن المبنيات مطلقاً الفعل الماضي المعتل بالألف .

ب ـالأفعال الأمـريّـة :تتضافر الاليات اللسانية والتداولية في الكشف عن طبيعة البناء في فعل الامر فهو يبنى على السكون اذا كان صحيح الاخر مثل (أكتبْ)والسبب في بنائه على السكون تداولي ؛ إذ يؤدي بناؤه على الضم الى لبس عند المخاطب بين المفرد والجماعة وكذلك يعمل بناؤه على الفتح على لبس بينه وبين الفعل المسند الى الف الاثنين ؛ لذا وجد المتكلم أن تأدية الوظيفة التواصلية تكون باستعمال البناء على السكون . ويبنى فعل الامر على السكون أيضاً اذا اتصلت به نون النسوة لغرضين الاول صوتي هدفه تقليل الجهد النطقي بالتسكين بسبب توالي ثلاثة مقاطع قصيرة عندما يقال (اكتُبَنَ)اما الغرض الثاني فهو إفادة المخاطب إذ لو بني على الفتح لالتبس مع فعل الامر المؤكد بنون التوكيد الخفيفة لاسيما عند الوقف على الفعل المسند الى نون النسوة . وهناك بعد تداولي لعدم بنائه على الضم إفادةً للمخاطب وبياناً لمقصد المتكلِّم ؛ إذ يلتبس مع فعل الامر المسند الى واو الجماعة المحذوفة لالتقاء ساكنين أما

بناء على حذف حرف العلة ففيه نظر لأنه لسانياً لم يبنَ على حذف حرف العلة انما على تقصير الصائت الطويل والسبب في ذلك يعود الى وظيفة تداولية تمنع الفعل من الالتباس بغيره فلو قيل (ادعو) ولم يقل (أدعُ) لالتبس المعتل بالواو بالمسند الى واوا الجماعة ومثله. لو قيل (ارمي) ولم يقل (ارمِ) لالتبس المعتل بالياء بالمسند ياء المخاطبة وليس من مسوغ وظيفي أن يقال مبني على حذف النون لأنه من الافعال الخمسة فمن الناحية الصوتية هو مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة ومبني على الفتح لاتصاله بالف الاثنين ومبني الكسر لاتصاله بياء المخاطب وكل هذه الابنية قامت على اساس صوتي فحواه أن هذه الضمائر المتصلة صوائت طويلة وبالتأكيد تظهر في الكتابة قبلها حركة تماثلها و الأفضل أن يقال في اعرابه فعل امر مسند الى واو الجماعة أو الف الاثنين أو ياء المخاطبة ويكون هذا كلام كافياً

٢ـ المبنيّات جزئياً : العلامة الإعرابية في الفعل المضارع المعتل بالواو والياء وبالألف لا تظهر على الافعال في حالة الرفع والسبب في ذلك يعود الى أن الضمة تختفي في الالف بوصفه صوتاً من مؤخرة اللسان العليا في حين الالف من الجزء الاقرب الى مقدمة اللسان السفلى فلا علاقة صوتية بينهما فضلاً عن أن الالف صوتٌ مديٌ دائم . والضمة أيضا تتنافر مع الياء ؛ لأن الياء صوتٌ أمامي فالعوامل الصوتية تقتضي عدم ظهور هذه العلامة ليصير السياق اللغوي هو الفيصل في بيان المقصد وليس الحركة . وللفتحة خفة تمكنها من الظهور على الصائتين الاخرين (الواو ، والياء) وخفتها هذه متأتية من جريانها في منطقة الصوائت من غير عائق ؛ لذا أجازت القوانين الصوتية ظهورها على غيرها من الصوائت أما الالف فهي جزء من الفتحة فالفتحة نصف ألف وعلى هذا فلا تقدير لأن الفتحة موجودة من غير رمز اكتفاء بالألف الذي هو يمثل فتحتين فالحركات أبعاض أصوات المد(١٤٥).

٢ـالمبنيّات تركيبيّاً : ويختصُّ بها الفعل المضارع بوصفه المعرب من بين الافعال ويكون بناؤه في أحوال ثلاثة الحالة الاولى يبنى بما يجانس واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة وهي (تفعلون ، ويفعلون ، وتفعلين ، وتفعلان ، ويفعلان) وهذه النون " للحفاظ على علم التثنية والجمع والتأنيث ولا مناص من المحافظة عليها وإثباتها ، فلو حذفت النون لتعرض ذلك كله للحذف والتغيير ، فتضيع الدلالة عليه "(١٤٦) فلو حذفت النون لالتبس بالفعل المضارع الدال على المفرد تكتبُ ولظن أن المسند الى المثنى منصوب وربما ضاع الضمير في المؤنث ، ولما جزمت هذه الافعال ونصبت بقيت محافظة على ضمائرها نحو (لم يكتبوا ، لم يكتبا ، لم ترمي) فلولا تبعية البنية اللغوية للوظيفة لالتبست هذه الافعال بالمفرد لكن التحاق النون به في موقع الرفع أزال اللبس عن المتلقي ، اما حالتي البناء على السكون عند الاتصال بنون النسوة والحالة

والبناء على الفتح عند الاتصال بنون التوكيد فتحليلهما هو نفسه الذي يطرأ على بناء فعل الامر عند اتصالهما به .

٣. بناء الحروف :

تعتمد دلالة الحرف على السياق اللغوي الذي ترد فيه وكذلك سياق الثقافة الذي يتضمن أبعاداً تداولية عند الاستعمال مثال ذلك حرف الباء الذي هو حرف جر يرد لمجموعة كبيرة من المعاني التي تدرك سياقياً من غير الحاجة الى الرجوع الى وظيفة حركة البناء التي يقتصر دورها على وصل الكلام[١٤٧] وقد أدرك النحويون ذلك عندما عرفوه بأنه ما دل على معنى في غيره[١٤٨] إن الحركة في الحروف تؤدي وظيفة تيسرية إذ تساعد على وصل الكلام لكنها لا تشارك في بيان المعنى لا من قريب أو بعيد لأنه يقوم على عنصري المقام والمقال كذلك يؤدي الاستعمال دورا مهما في منح هذه الحروف دلالة جديدة عبر التنغيم[١٤٩] وقد تناول هذا الموضوع البلاغيون في باب علم المعاني إذ وجدو أن أدوات الاستفهام لا تدل على ما وضعت لها فقد خرجت لأغراض مجازية وان ادوات الشرط تحولت الى أدوات عرض وتحضيض وكذلك أدوات النداء دلت في سياقات على غير معنى النداء[١٥٠] ودلالة (أل) على العهد الذهني والذكري والحضوري وكذلك دلالتها على الجنسية والاستغراق ولمح الاصل والزيادة[١٥١] ان آلية السياق اللغوي وطبيعة العلاقة الاستعمالية بين المتكلم والمخاطب هي التي تحدد معنى هذه الادوات وهذا لا يعني أنها لا تحتفظ بمعنى مركزي تنتسب اليه لكن حتى هذا المعنى المركزي اكتسبته من تعدد السياقات التي وردت فيها دالة عليه وليس في بنيتها ما يثبت هويتها لأن هويتها يمنحها اليها السياق وعناصر الخطاب المقالية والمقامية .

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من النتائج نجملها بالآتي

١ـ إن اللسانيات تمثل مراحل فكرية متعددة ومنفتحة وليست قوالب جامدة يمكن للبحث اللساني أن يستفيد منها بما يخدم تكثير أدوات الدراسة بغية السيطرة على معظم زوايا البحث اللساني وهذا ما انتجه البحث عندما توأم بين اللسانيات البنيوية والتداوليات اللغوية .

٢ـ ما دامت التداولية موضوعا جديدا وفي تطور مستمر على البحث اللساني العربي أن يفيد من هذا العلم غير المكتمل ويجد لنفسه مكاناً بوساطة لغته الثرية بالتراث اللساني وبتنوع مناهل علمائها مما يتيح للدارس أن يقرأ كثيراً من أفكارهم في ضوء المعاصرة .

٣ـ ان عملية قراءة اللغة في ضوء اللسانيات لا تعني اجتراراً للماضي بأطر حداثية بقدر ما تعني إضافة قراءة منظرة ومطبقة ومقترحة على التراث والواقع المعيش على حدٍّ سواء للوصول الى القراءة المنتجة .

٤ـ وجد البحث مادة مفاجئة في تراث علماء اللغة سارت في ضوء البحث اللساني عامة والتداولية بخاصة .

٥ـ تمكن البحث من أن يدرس موضوعا ابتعد عن الدراسة التداولية لربط الدارسين اياه بالمفردة واستطاع أن يثبت صورة الكلام بل عملية التواصل من خلاله مما يشكل اضافة الى اهتمام التداوليات .

٦. ابتعد البحث عن الوصف المسبق لأغراض تيسرية أو أيديولوجية وركز في الظاهرتين بوصفهما موضوعاً لسانياً تداولياً هدفه التواصل .

٧. وجد البحث أن العلامة تحتوي على قيمة نفعية أفادت أو لم تفد قدمت وظيفة نحوية أو لا.

٨ـ هدّم البحث فكرة الثنائية التي بني عليها المعرب والمبني وأظهر ثلاثية من المعربات والمبنيات .

٩ـ الغى البحث الحركة بالنيابة ما لم تكن من قبيل إطالة الصائت أو تقصيره مما ازاح اصواتاً عدت من علامات الاعراب مثل ثبوت النون وألف التثنية وياء الجمع والتثنية في حالة النصب وتقدير الحركة على الفعل المعتل مستنداً فيما ذهب اليه الى أدوات صوتية وسياقية وتداولية .

١٠ـ وجد البحث أن بعض علامات البناء دالة على معان هي الاخرى ومعظمها معان تداولية.

١١. الحركات التي تلحق الحروف تؤدي وظيفة نطقية بحتة هدفها سهولة النطق ومعناها تأخذه سياقياً وتداوليا.

الهوامش والمصادر

(١) ينظر :شظايا لسانية : ٨٤ ودراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية : ١٩ ، والمدخل إلى اللسانيات : ٩ ومدخل لفهم اللسانيات : ٢٣ ومدخل للسانيات سوسير : ٥ . ٧ واللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي : ٣٠ . ٣٢ .

(٢) ينظر :علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات : ١٢ . ١٥ وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٢٥ . ١٣٤ .

(٣) مشكلة البنية : ٦٩.

(٤) المصدرنفسه : ٦٨ . ٦٩ .

(٥) ينظر : في علم اللغة : ١٠٩ وينظر :المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ١٨٢.

(٦) البنيوية في اللسانيات : ٨١ وينظر : محاضرات في علم اللسان العام ١٨ . ٤٠ .
(٧) ينظر : في علم اللغة : ١٠٨ وعلم اللغة ، الدكتور (وافي) : ٣٠ . ٤٧ .
(٨) ينظر : علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات : ٦٨ والنحو العربي والدرس الحديث : ٤٣ ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ٤٦ ودراسات في علم أصوات العربية : ١٥ . ٢١
(٩) ينظر : علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات : ٦٨ واللغة والتأويل ٥٩ . ٦٣ واللغة والعقل واللغة والطبيعة : ٢٥ . ٢٦ .
(١٠) ينظر : اتجاهات البحث اللساني : ٢٧٦.
(١١) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٢٦ .
(١٢)ينظر :علم اللغة العام ، دي سوسير : ٣٧ . ٣٨ وفي علم اللغة العام ٢٩ . ٣٠ والألسنية محاضرات في علم الدلالة : ٥٠ . ٥٥
(١٣)مدخل لفهم اللسانيات: ١٤٤ . ١٤٥ .
(١٤) ينظر: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات : ٢٦
(١٥) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٥.
(١٦) المقارنة التداولية: ١٠ .
(١٧) ينظر :التداولية من أوستن الى غوفمان : ١٨.
(١٨) التداولية والسرد :٨.
(١٩)ينظر: التداولية عند العلماء العرب :١٧
(٢٠) ينظر : التداولية من أوستن الى غوفمان: ١٨.
(٢١) شظايا لسانية ٨٨.
(٢٢) التداولية عند العلماء العرب :١٧ ، ٢١
(٢٣) ينظر : الاسس الابستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: ٢٦٣ .
(٢٤)ينظر :علم الدلالة لـ(بالمر) : ١٠.
(٢٥).ينظر : واللغة العربية معناها ومبناها ٣٧١-٣٧٣
(٢٦) ينظر: شظايا لسانية ٨٩ .
(٢٧) المصدرنفسه : ٨٨.
(٢٨)ينظر :استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: ٢١.
(٢٩) دليل الناقد الادبي : ١٦٩.
(٣٠) التداولية البعد الثالث في سيموطيقا موريس ، عيد بلبع ، فصول مجلة النقد الادبي علمية محكمة ، ع ٢٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥م : ٤١.
(٣١)ينظر : المقارنة التداولية : : ١٠ .
(٣٢) ينظر :بلاغة الخطاب وعلم النص :٩٩.
(٣٣) ينظر :مدخل الى اللسانيات: ٢٠،٩٨.
(٣٤) ينظر : إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية : ٢٤.
(٣٥)ا ينظر : لوظائف التداولية في اللغة العربية : ٨.
(٣٦) المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي : ١٦٨.
(٣٧) الخصائص : ١ :٣٤
(٣٨) ينظر : أصول النحو العربي : محمد خير الحلواني :٤٤ ـ ٤٨
(٣٩) الاقتراح في علم أصول النحو :١١٦
(٤٠) الكتاب : ١ :٢٢٤.
(٤١) الاصول في النحو : ٢ : ٣٢٤.
(٤٢) الخصائص : ٣ :٢٥٠
(٤٣) ينظر: لسان العرب مادة (عرب) : ٢٨٦٥
(٤٤) الخصائص ٣٦/١ .
(٤٥) الإيضاح في علل النحو: ٦٩ ، ٧٠ .
(٤٦) الخصائص ٣٨/١ .
(٤٧) التداولية عند العلماء العرب دراسة لظاهرة "الافعال الكلامية" في التراث اللساني العربي : ١٧٥ .
(٤٨) ينظر : علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات : ٦٨.
(٤٩)الخصائص ١ : ١٨١
(٥٠)ينظر :دراسة الصوت اللغوي : ٣٧٢ ، والتطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : ٧٥ .

(٥١) الكتاب ٢ :٥٠ .
(٥٢) ينظر : الأصول ٢ :١٤٠ .
(٥٣)المصدرنفسه: ٢ : ١١٥ ، ١١٦ .
(٥٤) الأصوات اللغوية ، الدكتور (عبد القادر):٢٨٣ ومصدره و ينظر : دراسة الصوت اللغوي : ٣٧٨ .
(٥٥)الكتاب : ٣ : ٢٨٧.
(٥٦) شرح المفصل :٤/٩٥.
(٥٧) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ٢١٣ .
(٥٨)الأصول ٢ :١٣٦ .
(٥٩)التداولية عند العلماء العرب : ١٨٦ .
(٦٠)الموضع نفسه
(٦١)شرح ابن عقيل : ١: ١٤
(٦٢)التداولية عند العلماء العرب : ١٨٦
(٦٣)الكتاب : ١ : ١٧ .
(٦٤)همع الهوامع :١: ٨٦ .
(٦٥)الكتاب : ٣ :٥١٩.
(٦٦)الأصول ٢ : ٢٤٥ .
(٦٧)ينظر : شرح ابن عقيل (الهامش) :١ : ٤٦٢ .
(٦٨)المقتضب :٣ :١٧٤.
(٦٩)الخصائص : ٢: ١٨١.
(٧٠)اللغة بين المعيارية والوصفية : ٤٤
(٧١)أصول النحو العربي : ٥٦ ـ٦٣
(٧٢)الكتاب : ١ : ١٨ .
(٧٣)المصدر نفسه : ١ :١٩.
(٧٤)الأصول ١ : ٥٠
(٧٥) ينظر : الايضاح في علل النحو : ٦٩ـ٧٢
(٧٦) ينظر : من اسرار اللغة : ٢٢٤
(٧٧) إحياء النحو :٤٩
(٧٨) ينظر :نفسه :٥٠
(٧٩) الموضع نفسه
(٨٠) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٢
(٨١) إحياء النحو :٦٣
(٨٢) المصدر نفسه:١١١
(٨٣) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٣
(٨٤) المصدر نفسه: ٩٩
(٨٥) المصدر نفسه: ٧٤
(٨٦) المصدر نفسه: ١٤٤
(٨٧) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٧٨ ـ ٢٤٠ .
(٨٨)ينظر : المصدر نفسه: ٢٧٣ــ ٢٩٨ .
(٨٩) التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات : ٩ـ١٠
(٩٠) من البنية الحملية الى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية: ٥.
(٩١) التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات : ٤٣
(٩٢) المصدر نفسه: ٤٣
(٩٣) من البنية الحملية الى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية: ص٣٢ ـ ٣٥.
(٩٤) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي ــ التركيبي: ٢١٣ـ ٢١٤ .
(٩٥) المصدر نفسه: ٢١٧
(٩٦) ينظر: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات : ١٥٦ ، ١٨٥ والعربية والاعراب : ٤٧ــ٤٨
(٩٧) التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات : ٣٢ ـ٣٤، ٧٢
(٩٨) إحياء النحو :٥٠

(٩٩) شرح شذور الذهب : ٣٣ .
(١٠٠)الخصائص : ١ :٣٦ .
(١٠١)ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٧٨ ـ ٢٤٠ .
(١٠٢)ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي ــ التركيبي : ٢١٢ .
(١٠٣) ينظر : الموضع نفسه .
(١٠٤)شرح ابن عقيل : ١ :٣٥ .
(١٠٥)الإيضاح في علل النحو ٧٠ ، ٧١ . .
(١٠٦)علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات : ٥٤ .
(١٠٧)ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٧٨ ـ ٢٤٠ .
(١٠٨) ما نسي أصله من ظاهرتي التنوين و التمييم في اللغة العربية دراسة تاريخي مقارنة ، لآمنة صالح الزعبي، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، مج ٣٣ ، ٢٠٠٦م : ٧٧٨ .
(١٠٩) الكتاب :١ :١٣ .
(١١٠) شرح ابن عقيل :١ :٣٧ .
(١١١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١ :١٠٤٧ .
(١١٢) ينظر : المصدر نفسه :١ :٦٩ـ ٧٦ و شرح ابن عقيل :١ : ٥٠ .
(١١٣) ينظر : شرح المفصل : ١: ٥٣ .
(١١٤) المصدر نفسه : ١: ٥١ .
(١١٥) ينظر : و الأصوات اللغوية الدكتور (عبد القادر) : ١٤٧ ـ ١٥٢ و دراسة الصوت اللغوي : ١٤٨ـ ١٥٧ .
(١١٦) ينظر : همع الهوامع : ١ : ٨٦
(١١٧) إحياء النحو: ١١٢. .
(١١٨)ينظر : ما نسي أصله من ظاهرتي التنوين و التمييم في اللغة العربية دراسة تاريخي مقارنة : ٧٧٠ .
(١١٩) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١ :٣١.
(١٢٠) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٢ .
(١٢١)ينظر : شرح ابن عقيل :١: ١٧.
(١٢٢)ينظر : المصدر نفسه : ٧٤ـ ٧٦.
(١٢٣)ينظر : الكتاب : ١ : ١٧ .
(١٢٤)ينظر : شرح ابن عقيل : ٣ : ٦٧ .
(١٢٥) اللهجات العربية في التراث : ١ : ٢٥٩ .
(١٢٦)الخصائص : ٢: ١٨١.
(١٢٧) شرح ابن عقيل : ١ : ٣٠ــ ٣٤.
(١٢٨)ينظر : مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية : ٢٧.
(١٢٩) ينظر : التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات : ٣٢ ـ٣٤ ،٧٢
(١٣٠) ينظر: كتاب سيبويه: ٢ : ١٦١، المقتضب: ٣ : ٥٩.
(١٣١) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣: ٣٠٥.
(١٣٢) ينظر : النحو الوافي : ١: ٣٠٠ـ ٣٠٢و٤: ٥٢٠ـ ٥٢١ .
(١٣٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١: ١٧.
(١٣٤) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٣١.
(١٣٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢: ١٩٩، ٣: ٦٠.
(١٣٦) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١ :٢٠٨.
(١٣٧) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١ :٤١٠ـ ٤١٤.
(١٣٨) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٣٠..
(١٣٩) ينظر : النحو الوافي :١ : ٦٨٧ ـ ٦٨٨ .
(١٤٠) شرح ابن عقيل : ٣: ٧٤.
(١٤١) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : ٤٣٤ .
(١٤٢) ينظر : الخصائص : ٢: ٣١٧ .
(١٤٣) ينظر : الكتاب :١ :١٣ .
(١٤٤) ينظر : ينظر :التطوّر اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه : ٣١ . ٥٦.

(١٤٥) ينظر : الخصائص : ٢: ٣١٧ .
(١٤٦) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٤٩.
(١٤٧) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣: ١٨ـ١٩.
(١٤٨) ينظر : المصدرنفسه : ١: ٥
(١٤٩) ينظر : التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات : ٣٢ ـ ٣٤، ٧٢
(١٥٠) ينظر : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : ٧٥ـ ٩٢
(١٥١) ينظر : النحو الوافي : ٤٢١ ـ ٤٣٨

read lingual phenomena expressedina deliberative and construction

Anfal Jasim Mohammed
anfalgasm@gmail.com

Abstract

Trying to search to find a new reading of the phenomena of express and construction through the formation of the different origins of cognitive explores familiar with these phenomena or updated through the ancient foundations of the merger between the lingual approach and deliberative approach.

Find a problem: about the nature of Arabic grammar, which is heading toward education.

Research Methodology The goal: Find the approach taken lingual and deliberative way to reach their goals. The goal of detecting new approaches in the treatment of linguistic phenomena, and treatment the phenomena of express and constructive manner devoid of educational or philosophical Reasoning.

The research plan: found two axis , the first : theoretical Axis and research in the roots of the ancient and well balanced between the grammatical vision with the Normative and Facilitators.

The Second:Applied Axis which contains express of names and structure it, and structure the verbs and expressing and structure letters.